دراسات استراتيجية

نبيل السهلي

تطور الاقتصاد الإسرائيلي
1948 - 1996



... للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

تطوّر الاقتصاد الإسرائيلي

1948 ـ 1996

نبيل السهلي

العدد ـ11ـ

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1998

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 - 9712
فاكس : 769944 - 9712
e-mail: root@ecssr.edu
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

ليس من اليسير دراسة اتجاهات تطور الاقتصاد الإسرائيلي وتحليلها، خلال الفترة التي تلت إنشاء إسرائيل منذ 15 أيار / مايو 1948 وحتى الآن، بناء على مفاهيم ومحددات اقتصادية تقليدية. وذلك لأسباب عديدة؛ أهمها نشأة الاقتصاد المذكور نشأة غير طبيعية، شأنه في ذلك شأن إسرائيل التي أقيمت في ظروف استثنائية غير طبيعية، حيث ساعدت الدول العظمى على قيامها، وفي مقدمتها بريطانيا، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وألمانيا.

تركز اهتمام الحركة الصهيونية وإسرائيل فيما بعد، حول ركائز أساسية، شملت الإنسان، والأرض، وبناء اقتصاد قوي يتمتع بنمو مرتفع في اتجاهه العام. وذلك حتى تبقى إسرائيل مركز جذب ليهود العالم؛ إذ لن تكتمل الأدوات التي قام عليها الكيان الصهيوني دون الطاقة البشرية من اليهود، فكانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وطرد أصحابها الشرعيين، عنواناً بارزاً للسياسة السكانية الصهيونية والإسرائيلية، للوصول إلى هدف التفوق الديمجرافي، وتشكيل كيان يهودي الطابع بعد ذلك. كما كانت عملية تهويد الأرض الفلسطينية، وإحلال اليهود مكان العرب، وإقامة المستوطنات؛ ركائز ضرورية لترسيخ الأمن والاقتصاد الإسرائيلي، وإقامة حواجز بين القرى الفلسطينية التي صمد أهلها فيها، وذلك للحيلولة دون التواصل بكافة أنواعه.

ومن نافلة القول إن الاقتصاد الإسرائيلي قد حقق منذ عام 1948 قفزات نوعية كثيرة، ولعل أحد العوامل الكامنة وراء ذلك، هو المساعدات ورؤوس الأموال الهائلة التي انهالت عليه من حكومات أوربا وأمريكا الشمالية، والجاليات اليهودية فيها؛ هذا فضلاً عن المكاسب الاقتصادية التي جنتها إسرائيل عند نشأتها، من الاستيلاء على أراضي الشعب الفلسطيني وممتلكاته ثم طرده منها، حيث شكل هذا جزءاً من عملية التراكم الرأسمالي البدائي للاقتصاد الإسرائيلي.

وإذا كان الاقتصاد والسياسة موضوعين متلازمين، والحديث عن أي منهما لا ينفصل عن الآخر؛ وذلك لعلاقتهما الجدلية والتأثير المتبادل لكل منهما في الآخر، أي بمعنى أن الاقتصاد مقدمة والسياسة نتيجة، أو أن السياسة اقتصاد مكثف، فإن مفهوم القرار السياسي - بالنسبة إلى كيان مثل الكيان الصهيوني - وعلاقته بالاقتصاد، مفهوم مختلف عن المفهوم التقليدي؛ إذ إن القرار السياسي هو الأساس وبقية الأمور - وبالذات الاقتصاد - هي في خدمته، حيث يحتل القرار السياسي الدور المركزي الذي يحتله الاقتصاد، حسب المفهوم الشائع والطبيعي للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة، أو حسب التعريف الذي يقول إن السياسة اقتصاد مكثف[(1)].

وفي دراستنا سنحاول إلقاء الضوء على بعض جوانب الاقتصاد الإسرائيلي وأدائه منذ عام 1948 وحتى عام 1996؛ إذ تسارعت وتائر الاهتمام بعد بدء المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية في نهاية عام 1991، بهدف معرفة عناصر الدفع والضعف في الاقتصاد المذكور.

لذلك قسمت هذه الدراسة إلى أربعة مباحث، يحلل المبحث الأول اتجاهات التطور السكاني والقوة العاملة في إسرائيل، ويتناول المبحث الثاني مراحل تطور وأداء الاقتصاد الإسرائيلي، في حين يحلل المبحث الثالث تقييم الأداء واتجاهات التنمية البشرية، ويعالج المبحث الرابع والأخير دور إسرائيل في النظام الشرق أوسطي المقترح. وقد اعتمدت الدراسة إلى حد كبير على المصادر الإسرائيلية، وبشكل خاص المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1995، والتي تعتبر من أهم مصادر البيانات السنوية في إسرائيل.

أولاً : السكان والقوة العاملة الإسرائيلية

ركزت الحركة الصهيونية منذ بداياتها على العامل الديمجرافي، وخاصة الهجرة، كأداة مهمة لإنجاح المشروع الصهيوني في فلسطين، ودعم اقتصاد الكيان المنشود بأهم عوامل قوته المتمثلة بالقوة البشرية. وقد استمر قادة الكيان الصهيوني في التأكيد على العامل المذكور، إذ لخص بن جوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي، الأهداف الديمجرافية قائلاً : "إن درع إسرائيل هو في زيادة عدد سكانها"[2]. وأكد بأن "حدود إسرائيل ستعيِّنها الأجيال القادمة"[3].

وفي هذا الإطار، ركزت الحركة الصهيونية جل اهتمامها على موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ لكونه يشكل الأساس المادي لبناء الكيان المنشود بكافة المستويات. وقد استطاعت تلك الحركة جذب المزيد من اليهود باتجاه فلسطين، فارتفع مجموع اليهود من 24 ألف يهودي عام 1882 إلى 50 ألفاً عام 1900، ثم إلى 85 ألفاً عام 1914، ثم انخفض إلى 56 ألفاً عام 1919. وتشير المعطيات إلى أنه هاجر إلى فلسطين خلال الفترة نفسها ما يتراوح بين 50 ـ 75 ألف يهودي، وذلك على موجتين؛ الأولى تمت خلال الفترة ما بين عامي 1882 ـ 1903، وتراوح عدد المهاجرين خلالها بين 20 ـ 30 ألف يهودي، والثانية بين عامي 1904 و1914، وقد هاجر خلالها ما يتراوح بين 35 و40 ألف يهودي[4]. وبناء على ذلك كان من المفترض أن يكون مجموع اليهود في فلسطين عام 1914 ما يتراوح بين 79 ـ 94 ألفاً، بناء على أن عدد اليهود في فلسطين في سنة الأساس 1882 كان 24 ألف يهودي. ومع مقارنة مجموع اليهود في فلسطين عام 1919

والمقدر بنحو 56 ألفاً، بالعدد المفترض الذي هو حاصل جمع العدد الأصلي عام 1882 والهجرة الحاصلة، يتضح وجود نقص مقداره ما بين 23 ـ 38 ألف يهودي، ويعود هذا الفارق إلى الهجرة المعاكسة خلال الفترة المذكورة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار النمو الطبيعي للسكان اليهود في فلسطين خلال الفترة ذاتها، يمكن التأكيد على أن الهجرة والهجرة المعاكسة من وإلى فلسطين كانتا متساويتين. وأخذت الهجرة منحى آخر خلال الفترة من 1919 وحتى أيار / مايو 1948، وقد ساعدت على ذلك بريطانيا التي سهلت عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بعد صدور وعد بلفور عام 1917. ونتيجة لذلك تم تهجير نحو 482,857 يهودياً باتجاه فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. ونتيجة تداخل محددات النمو السكاني لليهود، وخاصة الهجرة، ارتفع مجموعهم ليصل في أيار / مايو 1948 إلى 649,600 يهودي (كما هو موضح في الجدول رقم 1 بالملحق).

ونتيجة للظروف التي سادت الساحة الدولية بعد قيام الكيان الصهيوني في أيار / مايو 1948، استطاعت إسرائيل جذب مزيد من يهود العالم، فكانت سنة 1949 السنة القياسية في عدد المهاجرين اليهود باتجاه فلسطين المحتلة؛ إذ بلغ مجموعهم في السنة المذكورة 239,578 مهاجراً يهودياً[5]. وأخذ مجموع اليهود في التزايد، فارتفع من 649,600 في أيار/ مايو 1948 إلى 4,620,000 عام 1996. وقد ساهمت الهجرة خلال الفترة المذكورة بنحو 55.8 ٪ من إجمالي الزيادة السكانية لليهود في إسرائيل،

(كما هو موضح في الجدول رقم 1 بالملحق)، وتفاوتت مساهمة الهجرة بين فترة وأخرى تبعاً لاختلاف عوامل الجذب المحلية والعوامل الخارجية الطاردة لليهود. ففي حين ساهمت الهجرة بنحو 68.9 ٪ من إجمالي زيادة اليهود في فلسطين المحتلة خلال الفترة 1948 - 1960، تراجعت إلى 45 ٪ خلال الفترة 1961 - 1971، ثم إلى 25 ٪ خلال الفترة 1972 - 1982. وكان لتدهور الوضع الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم في إسرائيل خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، بالغ الأثر في تراجع مساهمة الهجرة في النمو السكاني لليهود إلى أدنى مستوياتها خلال الفترة 1983 - 1989، فلم تتعد مساهمتها في النمو السكاني 7.5 ٪ من إجمالي الزيادة. ومرة أخرى استطاع أصحاب القرار والمخططون الاستراتيجيون في إسرائيل الاستفادة من انهيار الاتحاد السوفيتي لجذب مزيد من اليهود. فعلى الرغم من تساقط أكثر من 90 ٪ من مجموع مهاجري دول الاتحاد السوفيتي السابق من اليهود في الأشهر الأولى من عام 1990 في الولايات المتحدة الأمريكية، استطاعت السلطات الإسرائيلية أن تحد من التساقط بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى تكون الوجهة القسرية هي فلسطين المحتلة. ونتيجة لذلك استطاعت إسرائيل من خلال علاقاتها المتميزة والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية أن تجذب نحو 746,500 مهاجر منذ العام المذكور، بينهم 641,580 يهودياً من دول الاتحاد السوفيتي السابق، كما أكد ذلك المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي. وبذلك ساهم صافي الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بنحو 66.5 ٪ من إجمالي زيادة اليهود في إسرائيل والأراضي العربية المحتلة خلال الفترة 1990 - 1994، ونحو 40 ٪ خلال الفترة 1995 - 1996.

في مقابل ذلك، ارتفع مجموع العرب داخل الخط الأخضر من 156 ألف نسمة عام 1948 إلى 239,200 نسمة عام 1960، ثم إلى 1,030,400 نسمة في نهاية عام 1994 [6]. وأظهرت معطيات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي في نهاية عام 1996، أن 19.2 ٪ من إجمالي السكان في إسرائيل هم من العرب الفلسطينيين، ويقدر عددهم بحوالي 1,096,000 عربي. وقد أدرجت الأدبيات الإسرائيلية الإحصائية مجموع سكان القدس الشرقية من العرب داخل الخط الأخضر لأسباب معروفة، في مقدمتها اعتبار القدس الموحدة، بشقيها الغربي المحتل عام 1948 والشرقي المحتل عام 1967، "عاصمة للكيان الصهيوني". وفي هذا الإطار، هناك معطيات تشير إلى أن سكان القدس الشرقية من العرب قد بلغ في نهاية عام 1995 حوالي 180,000 نسمة، في مقابل 170,000 مستوطن يهودي يقطنون عشرة أحياء استيطانية حول القدس [7].

وبالنسبة إلى توزع اليهود في إسرائيل حسب الفئات العمرية، فقد كانت نسبة الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر في نهاية 1994 تقدر بـ 27.3 ٪ من إجمالي مجموع اليهود، ونسبة الشيوخ البالغين 65 سنة وما فوق حوالي 11 ٪، أي أن نسبة القوة البشرية إلى مجموع اليهود بلغت في العام المذكور 61.7 ٪[8]. في مقابل ذلك، بلغت نسبة الأطفال العرب في العام نفسه 39.8 ٪، ونسبة الشيوخ من 65 سنة وما فوق 3.1 ٪، ونسبة القوة البشرية 57.1 ٪[9]. أي أن المجتمع العربي يعتبر وفق المقاييس الديمجرافية الدولية فتياً، في حين يعتبر المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً ناضجاً؛ تكون فيه نسبة القوة البشرية في سن العمل كبيرة مقارنة بعدد

السكان، وبالتالي فإن معدلات الإعالة تكون بين اليهود أقل منها بين العرب، وهذا يعني أن حجم القوة العاملة في إسرائيل بشكل عام بلغ في عام 1994 حوالي 2,029,600 عامل وعاملة[10]، أي أن معدل النشاط الاقتصادي في إسرائيل هو 37.1٪، ويعتبر هذا المعدل متدنياً مقارنة بالدول الصناعية، ومرد ذلك إلى أن الخدمة العسكرية في إسرائيل تستحوذ على عدد كبير من السكان في سن العمل، فضلاً عن الطلبة اليهود في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد الدينية، ناهيك عن تدني النشاط الاقتصادي للعرب داخل الخط الأخضر، حيث يساهمون بدورهم في النشاط الاقتصادي في إسرائيل. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن معدل النشاط الاقتصادي في كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، على سبيل المثال لا الحصر، بلغ في السنوات الأخيرة 53، 50، 52، على التوالي[11].

وبالنسبة إلى توزع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في إسرائيل، فسنواكب تطور توزعها في سياق عرضنا للأداء الاقتصادي لغالبية القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، خلال الفترات المختلفة التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي.

ثانياً: مراحل التطور والأداء الاقتصادي في إسرائيل

1 ـ السمات الرئيسية لكل مرحلة

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي قد مر منذ عام 1948 بأربع مراحل، الأولى تمتد ما بين عامي 1948 و1954، وهي فترة تقشف، والمرحلة الثانية تمتد ما بين عامي 1954 و1972، وامتازت هذه الفترة بالنمو الاقتصادي السريع، أما المرحلة الثالثة وهي فترة التضخم والكساد الاقتصادي فتمتد ما بين عامي 1973 و1985، والفترة الرابعة التي ما زلنا نلحظ فصولها تمتد منذ عام 1985 وحتى الوقت الحاضر، وهي فترة ما يسمى الإصلاح الاقتصادي.

تميزت المرحلة الأولى بالاهتمام الإسرائيلي بالقطاع الزراعي، وكانت ميزانية التنمية تمول، بصورة رئيسية، من قرض تحصل عليه الحكومة من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، ومن ريع السندات الإسرائيلية التي بدأت إسرائيل في بيعها بين أفراد الجاليات اليهودية في الشمال الأمريكي وغربي أوربا، منذ عام 1951. وأدت هذه النشاطات الكبيرة إلى زيادة حجم الطلب العام في الأسواق، مما ضغط على الأسعار، كما أدت إلى التضخم المالي، فاتبعت الحكومة سياسة اقتصادية تقشفية، وتدخلت في توزيع السلع الرئيسية من طعام وملابس ومواد أولية، وحتى الأثاث، وسحبت العملة الصعبة عن طريق إعطاء أصحابها سندات حكومية. لكن هذه السياسة أخفقت في إيقاف التضخم، وهو ما أدى إلى تزايد معدلات البطالة، وانتشار السوق السوداء، وازدياد العجز في ميزان المدفوعات،

الأمر الذي اضطر الحكومة إلى تخفيض سعر الليرة (العملة الإسرائيلية آنذاك) للحد من الاستيراد، ولتشجيع الصادرات الإسرائيلية[12].

وتميزت المرحلة الثانية المشار إليها سابقاً بالنمو السريع، إذ ازداد الناتج القومي خلال تلك المرحلة بمعدل 6 ٪، وأصبح إنتاج القطاع الزراعي كافياً لسد حاجات السوق المحلية من ناحية الغذاء، لكن هذا القطاع لم يكن قادراً على الاستمرار في النمو؛ بسبب وجود قيد طبيعي هو مساحة الأرض وحجم الموارد المائية. وعليه، فإن مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي ازدادت من 11 ٪ عام 1950 إلى 15 ٪ عام 1958، ثم تراجعت بعد ذلك فأصبحت 10 ٪ عام 1966. وفي أثناء ذلك، انصرف اهتمام الحكومة إلى الصناعة وتشجيع الاستثمار الصناعي. وهكذا، كانت الصناعة في أوائل الخمسينيات تنمو بمعدلات أقل من القطاعات الأخرى، ثم إنها أخذت تنمو بمعدلات مرتفعة بعد ذلك؛ فبلغت 12.2 ٪ خلال الفترة 1955 ـ 1964، في مقابل 4.2 ٪ خلال الفترة 1950 ـ 1954. وبشكل عام، فإن 75 ٪ من النمو الحاصل في المرحلة الثانية التي مر بها الاقتصاد ما بين عامي 1954 و1972 مرده إلى نمو حجمي "العمل" و"رأس المال"، بينما نمت نسبة 25 ٪ الباقية بسبب نمو الكفاءة الإنتاجية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن نمو رأس المال كان يعود في أساسه إلى زيادة رأس المال الخارجي الذي يأتي إلى إسرائيل عبر التعويضات الألمانية، والتبرعات اليهودية من أوربا وأمريكا، وريع السندات الإسرائيلية. وفي هذه المرحلة لم يحدث أي تراكم رأسمالي داخلي في إسرائيل؛ إذ لم يكن هناك أي ادخار قومي. وقد تلقت إسرائيل خلال

الفترة 1950 ـ 1974 حوالي 19,009 مليون دولار، منها 67 ٪ في صورة منح وهبات وتبرعات من المنظمات الصهيونية والحكومة الأمريكية والتعويضات الألمانية[13].

وتمثلت المرحلة الثالثة بكونها مرحلة تضخم وكساد اقتصادي كما أشرنا، فبدأت فترة الركود والكساد في الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973، فتراجع الاقتصاد الإسرائيلي بمعدلات عالية خلال الفترة السابقة، حتى إنه بلغ الصفر في بعض سنوات هذه الفترة، وطوال هذه الفترة لم يتجاوز معدله الوسطي 3 ٪ في السنة. ورافق ذلك عجز كبير في ميزان المدفوعات، وفي موازنة الحكومة. ولقد أخفقت محاولات حكومة العمال في التخلص من هذا الوضع الاقتصادي المتردي، وكان ذلك مدخلاً أساسياً، جاء باليمين الإسرائيلي "الليكود" إلى الحكم لأول مرة في تاريخ إسرائيل خلال الفترة الثالثة، وبالتحديد في تموز / يوليو 1977، متَّبعاً سياسة اقتصادية جديدة. وكان من المفترض أن تحل تلك السياسة مشكلة التضخم المالي عن طريق تقليص حجم الإنفاق الحكومي ودرجة تدخل الدولة في الاقتصاد، وكان هذا ضمن الشعارات الاقتصادية التي نادى الليكود بها في المعركة الانتخابية، لكنه عندما تسلم الحكم اتبع سياسة معاكسة؛ إذ أعطى بناء مستعمرات جديدة في الضفة الغربية والجولان وقطاع غزة أهمية أولى، كما خاض مغامرة حرب عام 1982 في لبنان، التي امتدت طويلاً وكلفت مزيداً من الأموال. وقد ركزت السياسات الاقتصادية الجديدة على رفع بعض القيود أمام حركة رأس المال، وإلغاء بعض الضرائب، وتقليص حجم الدعم لبعض السلع الرئيسية، وإعلان الرغبة في بيع بعض شركات القطاع العام للقطاع

الخاص، مما أدى إلى ارتفاع التضخم المالي، حتى وصل في منتصف الثمانينيات إلى حدود أوشك معها معظم النظام المالي الإسرائيلي على الانهيار، لو لم تمد الولايات المتحدة الأمريكية يد العون بتقديم مساعدة اقتصادية طارئة[14].

وهناك أسباب كثيرة يمكن أن يعزى إليها الكساد في الاقتصاد الإسرائيلي الذي بدأ في أواخر عام 1973، فلقد كان لحرب تشرين الأول/ أكتوبر في العام المذكور، تأثير مباشر في الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ أحدثت تلك الحرب ارتباكاً في عجلة الإنتاج، وحرمت قطاعات إنتاجية من قسم مهم من اليد العاملة من جهة، وزادت حجم الإنفاق العسكري من جهة أخرى. ففي عام واحد (1973)، زاد هذا الإنفاق 66٪ عما كان عليه في العام السابق، فبينما كان الإنفاق العسكري ما بين 1968 و1972 يقتطع من الناتج القومي الإجمالي نسبة 21.7٪، أصبح بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 يقتطع 32٪، وظلت هذه النسبة العالية جداً قائمة إلى عام 1975 حين بدأت بالتراجع، حتى وصلت إلى معدل 20٪ في عقد الثمانينيات. وكذلك كان للارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار النفط خلال الفترة 1973 ـ 1979، تأثير في الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ ارتفعت تكلفة استيراد النفط إلى إسرائيل من 98 مليون دولار عام 1972 إلى 628 مليون دولار سنة 1975 ثم إلى 1.8 مليار دولار عام 1980. وتجتمع آراء أكثر المتتبعين والمهتمين في الشؤون الاقتصادية الإسرائيلية، من إسرائيليين وأجانب، على أن هناك أسباباً أخرى إضافة للأسباب الآنفة الذكر تفسر المشكلات التي عانى منها الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، فخبراء الاقتصاد الإسرائيلي يشيرون إلى أن في بيئة هذا الاقتصاد قيوداً تحد من نموه[15].

فضلاً عما تقدم، لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الاقتصاد في إسرائيل هو لخدمة الأهداف الاستراتيجية العليا، خاصة لجهة تهيئة الظروف الداخلية للإبقاء على عوامل الجذب المحلية، لجذب مزيد من يهود العالم، حيثما تتوافر عوامل خارجية طاردة. ولذلك فالهدف الأساسي للاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في المحاولات الحثيثة لرفع مستوى المعيشة للفرد الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى تحمل تبعات الهجرة إلى إسرائيل والأراضي المحتلة، من إسكان وبنى تحتية وقروض ميسرة وغيرها من تسهيلات للمهاجر اليهودي الجديد.

ويمر الاقتصاد الإسرائيلي منذ عام 1985 وحتى وقتنا الحاضر، بفترة إصلاح اقتصادي؛ إذ كانت السمة الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي منذ العام المذكور هي تفاقم الأزمة الاقتصادية؛ فالتضخم المالي كان يتسارع تسارعاً جعل بعض الاقتصاديين وأصحاب القرار في إسرائيل ينادون باستعمال الدولار الأمريكي، والكف عن استعمال العملة الإسرائيلية؛ لأنها كادت تصل إلى مرحلة تفقد فيها قيمتها. وكان العجز في ميزان المدفوعات، يضغط على الرصيد الموجود لدى البنك المركزي من العملة الصعبة، حتى تدنى هذا الرصيد إلى مرحلة بالغة الخطورة[16].

لم يكن عند الليكود أي حل لهذه الأزمة؛ فلقد مضى عليه في الحكم أكثر من سبعة أعوام، غيَّر خلالها كثيراً من السياسات الاقتصادية، لكن الوضع بقي يزداد سوءاً. ومن ناحية أخرى، لم يكن الناخب الإسرائيلي واثقاً بأن حزب العمل سيكون قادراً على حل الأزمة، ولهذا جاءت الانتخابات البرلمانية في تموز/ يوليو 1984 بنتيجة غير حاسمة، فتألفت حكومة وحدة وطنية من الليكود والعمل وحلفائهم.

كان الهدف الأول للحكومة الائتلافية إيقاف جماح التضخم، وقد نجح هذا البرنامج في تحقيق الهدف عبر تقليص الاستهلاكين العام والخاص، الأول عن طريق تخفيض عجز موازنة الحكومة بمقدار 1.5 مليار دولار، ويمثل 7.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، والثاني عن طريق التوقيف المؤقت للعلاقة بين الأجور ومستوى الأسعار، كما تم تخفيض قيمة العملة بمقدار 20 ٪[17].

وتراجعت نتيجة لذلك معدلات ارتفاع الأسعار من 195 ٪ خلال الفترة 1981 ـ 1985، إلى 18 ٪ خلال الفترة 1986 ـ 1990، وتراجع العجز أيضاً في ميزان المدفوعات التجاري تراجعاً كبيراً، حتى وصل إلى الصفر في بعض الأعوام. أما بالنسبة إلى متوسط العجز خلال الفترة 1986 ـ 1990 فأصبح يمثل 1 ٪ من الناتج القومي الإجمالي، مقارنة بـ 11 ٪ خلال الفترة 1981 ـ 1985 [18]. وقد ساعد على إنجاح البرنامج الإسرائيلي المذكور عاملان إضافيان، الأول المساعدة الأمريكية الطارئة التي بلغت 1.5 مليار دولار عام 1985، وساعدت في تثبيت سعر العملة الإسرائيلية. أما العامل الثاني فتمثل في الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط أواخر الثمانينيات، وقلص حجم تكلفة الطاقة بصورة عامة في إسرائيل.

وبعد وصول حزب العمل إلى سدة الحكم في إسرائيل في صيف 1992، ومن ثم الليكود في صيف 1996، فإن الأزمات الاقتصادية ما زالت سمة عامة يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم من برامج الإصلاح التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة؛ إذ تعتبر الديون،

والتضخم، والعجز في الميزان التجاري والموازنات الإسرائيلية، أزمات واكبت الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترات تطوره المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، برزت خلال السنوات القليلة الماضية، أفكار إسرائيلية اقتصادية تدعو إلى تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، واشتدت الدعوة إلى البدء ببيع بعض شركات القطاع العام للقطاع الخاص، واستعمال ثمن هذه الشركات في سداد جزء من الدين العام للكيان الصهيوني، ومن أهم الشركات المقترح بيعها: "شركة كيماويات إسرائيل"، و"مؤسسة إسرائيل الكهربائية"، و"شركة الطيران الإسرائيلية - إلعال"، و"صناعة الطيران الإسرائيلي EITA"، و"شركة تكرير النفط"[19].

وقد وضعت حكومة نتنياهو أهدافاً اقتصادية محددة حتى عام 2000، وهي تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد الإسرائيلي، أو بكلمات أخرى إجراء تعديلات بنيوية عن طريق الخصخصة. ويؤكد نتنياهو على وجود خطة أولية، وأنه سيتم تبعاً لها إجراء خصخصة جزئية لكل الشركات في عام 1997، مثل "بيزك". وحسب الخطة يصل هدف الخصخصة إلى 4 مليارات شيكل إسرائيلي لعام 1997. ويرى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أن الخطة الثانية تتمثل في فتح قطاع الاتصالات أمام التنافس الكامل على مراحل، من خلال كسر الاحتكارات المركزية. أما الخطة الثالثة فتتمثل في إخراج خدمات مختلفة تقوم بها الحكومة وتحويلها إلى القطاع الخاص. والهدف الوحيد، حسب رؤية نتنياهو، هو تقليل وزن القطاع العام، وتحويل الحكومة، من سلطة تنفيذية إلى سلطة رقابة وإشراف على التنافس في الحقول الاقتصادية المختلفة[20].

ولكن على الرغم من الخطط الموضوعة لتحقيق مزيد من الخصخصة بشركات القطاع العام في إسرائيل، فإن ذلك لن يكون بالأمر اليسير على المدى المنظور، ولا سيما في القطاعات الحساسة مثل صناعة الأسلحة على سبيل المثال لا الحصر، خاصة وأن الاقتصاد الإسرائيلي هو في خدمة الاستراتيجية الإسرائيلية : الأمن، والهجرة، والاستيعاب، والتسلح. ولذلك سيبقى القطاع العام مهيمناً على أهم فروع الاقتصاد ونشاطه خلال السنوات القادمة؛ إذ من الصعوبة بمكان على القطاع الخاص القيام بمثل هذا الدور، خاصة وأنه يهدف إلى الربح السريع والكبير في الوقت ذاته.

وبعد أن عرضنا السمات الرئيسية للمراحل التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي، سنحاول إلقاء الضوء على أداء الاقتصاد المذكور منذ عام 1948، وخاصة على القطاعات الإنتاجية، الزراعة والصناعة بشكل خاص، من ناحية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في استيعاب العمالة.

2ـ أداء قطاع الزراعة

ركزت إسرائيل - عقب قيامها - على قطاع الزراعة، وجعلت الزراعة كثيفة، نظراً لندرة الأرض وندرة المياه ووفرة رأس المال. واستطاعت أن توفر بالفعل 50 ٪ من غذاء السكان في عام 1950، وعددهم مليون نسمة. وكانت العقبة الرئيسية تكمن عندئذ في عدم كفاية المياه لاستزراع نصف مساحة الملايين الخمسة من الدونمات الممكن زراعتها؛ إذ إن معظم مصادر المياه تتركز في الشمال، بينما الأرض الصالحة للزراعة تقع في الوسط والجنوب. ومع ذلك، توصلت الإدارة الاقتصادية إلى توفير المياه وتأمين

طرق الري. ومما ساعد على العناية بمستوى الزراعة أن الإنتاج فيها أقرب إلى الأسلوب الحرفي، لكنه يستخدم فنوناً إنتاجية متقدمة. فلقد أدخلت الآلات في عمليات الإنتاج، بما يخدم الاستقلال الزراعي، كما استخدمت البحوث الزراعية لتطوير الإنتاج بما يخدم الصناعات[21].
وتبعاً لذلك، اتسعت المساحة المزروعة من مليون و 650 ألف دونم في موسم عام 1949، إلى أربعة ملايين و 138 ألف دونم في موسم عام 1967، ثم إلى أربعة ملايين و 370 ألف دونم في موسم عام 1985. ويلاحظ عدم زيادة المساحة المزروعة عام 1967 عما كانت عليه في موسم عام 1959 إلا بـ 28 ألف دونم فقط، وهي زيادة لا تقارن البتة بتلك التي حدثت ما قبل عام 1958 وما بعد عام 1967. فبين عامي 1948 و1958، زادت المساحة المزروعة مليونين و460 ألف دونم، في حين زادت خلال الفترة 1958 ـ 1967 بمقدار 28 ألف دونم. أما خلال الفترة 1967 ـ 1985 فقد كانت الزيادة 332 ألف دونم[22].

مقابل ذلك تطورت مساحة الأراضي المروية ونسبتها بين الأراضي المزروعة في إسرائيل، بإيقاع مختلف تماماً عن التطور الذي لحق بإجمالي الأراضي المزروعة. فقد بلغت نسبة الأراضي المروية 54 ٪ من إجمالي الأراضي المزروعة عام 1985 و 45.5 ٪ عام 1980، و 38.3 ٪ عام 1967، و 30 ٪ عام 1959، و 8.3 ٪ في عام 1953، و 18.1 ٪ عام 1949. وبذلك تكون المساحة المروية قد تزايدت خلال الفترة 1948 ـ 1985 بحوالي ثمانية أضعاف[23].

وبالنسبة إلى حجم قوة العمل في قطاع الزراعة، فقد ارتفع من 102 ألف عامل، أي حوالي 16 ٪ من إجمالي مجموع العمالة في إسرائيل عام 1955، إلى 17.6 ٪، أي 127 ألف عامل عام 1959، الذي كان عام الذروة في تاريخ العمالة الزراعية، سواء على صعيد قوة العمل الزراعية أو حجمها. وشهدت العمالة الزراعية في الأعوام اللاحقة هبوطاً مستمراً، لتستقر في عام 1966 عند 12.4 ٪، أي 108.7 ألف عامل، ثم هبطت بشكل حاد لتصل إلى 89.8 ألف عامل في عام 1970، وإلى 89.4 ألف عامل في موسم 1984 ـ 1985 [24]. وبكلمة أخرى، كان ثمن المكننة والرسملة أن عدد العاملين في الزراعة عام 1985 لم يشكل إلا 34.5 ٪ من العدد المفترض أن يكون عليه، لو كانت درجة المكننة والرسملة في الزراعة عند المستوى نفسه الذي كانت عليه عام 1955.

وبالنسبة إلى تطور أداء القطاع الزراعي الإسرائيلي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فإن القطاع الزراعي ساهم بنحو 5.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1985 مقابل 6.2٪ عام 1980، و5.9٪ عام 1970، و11.6٪ عام 1960، و 11.5 ٪ عام 1952. إن هذا التراجع في المساهمة النسبية للزراعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ليس مرده إلى تراجع حجم الإنتاج الزراعي الذي شهد أصلاً تضاعف حجم الإنتاج بأكثر من تسع مرات خلال الفترة المذكورة؛ بل مرده إلى النمو المتواضع لقطاع الزراعة الإسرائيلي، مقارنة بالنمو الذي شهدته القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تولد الناتج المحلي الإسرائيلي، وخاصة الصناعة التي تعتبر مؤشراً أساسياً للتقدم الاقتصادي.

إن الاتجاه العام لتطور قطاع الزراعة، أكد حسب الإحصاءات الإسرائيلية على أن المسار الذي بدأ مع العقود السابقة، استمر مع العقد الأخير 1985 ـ 1994، وهو مسار يؤكد على أن جميع القطاعات الاقتصادية قد حققت نمواً، لكن وتيرة نمو بعضها كانت أكثر تسارعاً من وتيرة نمو بعضها الآخر. وفي هذا السياق نشير إلى تراجع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 5.1 ٪ عام 1985 - كما أشرنا في مكان آخر - إلى 2.4 ٪ عام 1994 [25]. وبالنسبة إلى العمالة فإن قطاع الزراعة بات يستأثر بنحو 3.3 ٪ من إجمالي العمالة الإسرائيلية في النصف الأول من التسعينيات. فعلى الرغم من تحقيق الإنتاج الزراعي ارتفاعاً في قيمته عام 1994 مقارنة بقيمة الإنتاج في عام 1985 كسنة أساس، وتحقيقه نمواً بلغ 21 ٪، فإنه لم يحتفظ إلا بـ 47 ٪ من الوزن النسبي الذي كان له من الناتج المحلي في العام 1985.

3ـ أداء قطاع الصناعة

وبالمثل، شهد قطاع الصناعة تطوراً ملحوظاً منذ عام 1948، لعدة أسباب أهمها[26]:

1. الموقع المتقدم الذي كان للصناعة اليهودية في فلسطين قبل عام 1948.
2. سياسة إسرائيل الاقتصادية التي أولت أهمية كبرى لمشاريع التنمية.
3. الموارد البشرية العالية التأهيل التي توافرت لإسرائيل من مصدرين؛ الأول عبر الهجرة، إذ تدفق إلى إسرائيل أكثر من 25 ألف مهندس خلال الفترة 1950 ـ 1985، والثاني تطور عملية البحث العلمي كماً ونوعاً.

4 . التسهيلات التسويقية والعلمية التي وفرتها لإسرائيل اتفاقات رسمية مع المراكز الصناعية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وبناء عليها أعفيت تقريباً الصادرات الإسرائيلية إلى تلك الأسواق من الجمارك، وفي الوقت نفسه استطاعت إسرائيل الحصول على المنجزات التقنية لتلك البلدان .

وقد مر القطاع الصناعي أثناء تطوره بثلاث مراحل، الأولى تمتد منذ إقامة الكيان وحتى بداية الخمسينيات؛ إذ تم التركيز من قبل الدولة على الزراعة وبناء المستعمرات من أجل استقبال المهاجرين اليهود. وفي منتصف الخمسينيات بدأت الظواهر تشير إلى بداية مرحلة تطور ثانية في القطاع الصناعي، تمثلت في إقامة صناعات تنتج سلعاً تحل محل السلع الأجنبية المستوردة. ولقد استمرت هذه المرحلة طوال الستينيات والسبعينيات حتى أصبحت الحاجة ماسة إلى زيادة حجم الصادرات الإسرائيلية. وترافق ذلك مع نمو الصناعات ذات التقنية العالية، وعندها بدأت المرحلة الثالثة، التي هي مرحلة التصنيع من أجل التصدير .

وكان لجملة التطورات التي لحقت بالصناعة نتائج ملموسة على صعيدين : الأول، إنتاجية العمل في الصناعة، والثاني، تبدل نسبة مساهمة الصناعات المختلفة في الإنتاج الصناعي، فكانت وتيرة نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1965 ـ 1985 ضعفي الزيادة التي لحقت بالعمل المأجور في الصناعة تقريباً. وهذا يدفعنا إلى استنتاج أن إنتاجية العمل في الصناعة قد تضاعفت أيضاً. ويعود هذا إلى كثافة الرسملة والعمل المستخدمين في الصناعة، ويمكن أن نجد تفسيراً لما حدث في

فترة 1966 ـ 1970 في الطاقة الإنتاجية العاطلة عن العمل في الصناعة الإسرائيلية، التي - كما يبدو - وجدت متنفساً لها في نتائج حرب حزيران/ يونيو 1967؛ بسبب ارتفاع حجم الطلب على السلع الصناعية، تبعاً لتوسع إسرائيل وسيطرتها على سوق المناطق المحتلة عام 1967 . أما فترة 1981 ـ 1985، فقد شهدت كثافة في مقدار الرسملة واستخدام العلم، أعلى بكثير مما توافر للصناعة الإسرائيلية في الفترات السابقة، وترتب على ذلك ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي الإسرائيلي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1952 ـ 1987 ما بين 20.1٪ في أدنى نقطة و 24.6٪ في أعلى نقطة لها[27] .

وبشكل عام، فإن الصناعة ساهمت بنحو 17.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي لعام 1980، ثم ارتفعت إلى 23.4٪ خلال عام 1985، أي أنه ثمة زيادة مقدارها 37٪ خلال ستة أعوام، مما يعني أن الصناعة هي أكبر مساهم في إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي لعام 1985[28] .

وحسب المعطيات الإحصائية المتوافرة، فإن قطاع الصناعة الإسرائيلي قد تراجع من حيث مساهمته في إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة بعام 1985، فلم يتعد نسبة 19٪ عام 1994، أي نحو 81٪ فقط من الوزن النسبي الذي كان له في بداية الفترة. وجدير بالذكر أن الإنتاج الصناعي نما فعلاً خلال الفترة 1985 ـ 1994 بمقدار 45٪، وهذا يعني أنه على الرغم من أن الصناعة نمت بالنسبة المذكورة، فإنها لم تتمكن من الاحتفاظ إلا بـ 81٪ من الوزن النسبي الذي كان لها من الناتج المحلي عام 1985[29] . وكان تراجع المساهمة النسبية للصناعة في إجمالي الناتج المحلي لحساب قطاع

الخدمات، على أساس أن كثيراً من الخدمات تكون مكملة للنشاط الصناعي، كما يتطلب ارتفاع مستوى المعيشة في إسرائيل زيادة في الخدمات.

وبالنسبة إلى القوة العاملة المشتغلة في الصناعة، فإن القطاع المذكور أدى دوراً بارزاً في استيعاب الزيادات المستمرة في حجم القوة العاملة الإسرائيلية، في الوقت الذي أخذ فيه عدد العاملين في قطاع الزراعة بالتراجع، كما أشرنا سابقاً. ففي الفترة 1958 ـ 1987، ارتفع عدد العاملين في قطاع الصناعة في إسرائيل من 106.3 ألف عامل إلى 319 ألف عامل، أي بزيادة مقدارها 200 ٪[30].

ولوحظ من خلال المعطيات الإسرائيلية، أن مجموع العمالة في الصناعة قد ارتفع خلال عقدين (1968 ـ 1987) من 203 آلاف عامل إلى 319 ألفاً، أي بزيادة مقدارها 57.1 ٪، في حين زادت القوة العاملة في إسرائيل بشكل عام خلال الفترة نفسها بنسبة تقدر بـ 55.1 ٪، أي نسبة الزيادة في عدد العاملين في الصناعة قد فاق نسبة الزيادة في عدد العاملين في إجمالي حجم القوة العاملة في إسرائيل.

وقد استأثر قطاع الصناعة خلال الفترة خلال الفترة 1968 ـ 1987 بحوالي 23.5٪ في أعلى نقطة له، و20 ٪ في أدنى نقطة له. وبذلك فإن نسبة مساهمة الصناعة في تشغيل القوة العاملة، تتشابه مع نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإسرائيلي[31]. وفي النصف الأول من التسعينيات بقي الاتجاه العام لتطور أداء القطاع الصناعي – من حيث استيعاب العمالة – على المستوى ذاته في الثمانينيات، فاستأثر بنحو 21.1 ٪. وتبعاً لذلك،

فإن قطاع الخدمات قد استحوذ خلال النصف الأول من عقد التسعينيات على 75.6 ٪ من إجمالي قوة العمل في إسرائيل، في حين استأثرت الزراعة والصناعة معاً على نحو 24.4 ٪.

ورافق التطور الذي شهده قطاع الصناعة، تحولات مهمة خلال الفترة 1965 ـ 1984؛ إذ تبدل وزن الفروع الصناعية المختلفة ونسبة مساهمتها في توليد القيمة المضافة في الصناعة الإسرائيلية. وبشكل عام يمكن القول إن الصناعات التي استفادت أكثر من غيرها من تحسن مستوى التقنية المستخدمة، أو الكثافة العلمية، هي الصناعات نفسها التي تقدمت أوزانها على حساب ما عداها.

ولو تجاوزنا صناعة المحاجر والمناجم، بوصفها صناعة استخراجية، وصناعة الألماس بوصفها حرفة، "والمتفرقات"، لأمكن تقسيم ما تبقى من صناعات تبعاً لكثافة العلم ورؤوس الأموال المستخدمة بها إلى مجموعتين: الأولى تشمل صناعات الأغذية والنسيج والملابس والجلود والخشب والورق والطباعة والنشر. في حين تتشكل المجموعة الثانية من صناعات المطاط والبلاستيك والكيماويات والزيوت والمنتجات غير المعدنية، والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية والآليات والمعدات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية والعلمية.

وقد ساهمت المجموعة الثانية في توليد القيمة المضافة للصناعة الإسرائيلية بنحو 48.9 ٪ عام 1965، ثم بنحو 63.6 ٪ عام 1984، وقد احتكرت صناعات ثلاث الزيادة التي تحققت في نصيب المجموعة المذكورة، وهي صناعات الكيماويات، والمنتجات المعدنية، والمعدات

الكهربائية والإلكترونية، حيث ارتفع نصيبها من 25.8 ٪ عام 1965، إلى 44.6 ٪ من القيمة المضافة في الصناعة عام 1984. وعلى ذلك، فإن الحديث عن زيادة نسبة مساهمة الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية أو العلمية، إنما هو بالدرجة الأولى حديث عن ثلاث صناعات محددة هي: الكيماويات، والمعادن، والصناعة الكهربائية والإلكترونية. ومن بين الصناعات جميعاً، والثلاث المشار إليها تحديداً، تحتل صناعة المعدات الكهربائية والإلكترونية موقع الصدارة، بسبب تحقيقها لأكبر زيادة؛ إذ ارتفع نصيبها إلى 18.5 ٪ عام 1984 مقابل 4.3 ٪ عام 1965، أي أن الصناعات العالية الكثافة العلمية أصبحت حقيقة واقعة في الصناعة الإسرائيلية، ولكن دون أن يكون ذلك على حساب الصناعات التي تعتمد على كثافة رؤوس الأموال[32]، والتي أخذت بعين الاعتبار ضرورة تلبية الصناعات الاستهلاكية لمتطلبات السوق المحلية؛ ففرع صناعة الطعام والدخان والمشروبات بات يساهم بنحو 20.2 ٪ من إجمالي القيمة المتولدة في قطاع الصناعة الإسرائيلي في السنوات الأولى من التسعينيات، في حين ساهم فرع النسيج وصناعة الملبوسات والجلود بـ 7.4 ٪، والخشب والورق بـ 11.2 ٪، والمناجم بـ 5.7 ٪، والكيماويات والمطاط والبلاستيك بـ 16.1 ٪، والمعادن بـ 13.9 ٪، وفرع الإلكترونيات والأدوات الكهربائية بـ 12.6 ٪، ومعدات المواصلات بـ 4 ٪، وفرع الألماس بـ 8.9 ٪[33].

وقد رافق تطور الصناعة الإسرائيلية تطور آخر على مستوى حجم المنشآت؛ إذ طرأ على حجمها وعدد العاملين فيها العديد من التحولات والتغييرات، أهمها اتجاه حجم المنشآت الصناعية تلك نحو التمركز، من

ناحية حجم المنشآت الصناعية خلال الفترة 1968 ـ 1987 من 21,458 مؤسسة إلى 10,741 مؤسسة، أي بانخفاض وصل إلى 99.8 ٪، وارتفع في الوقت نفسه عدد العاملين في المنشآت الصناعية الإسرائيلية من 230.9 ألف عامل إلى 319.3 ألف عامل، أي بزيادة مقدارها 38.3 ٪[34]. وأشارت المعطيات الإحصائية الإسرائيلية عام 1994 إلى أن مجموع المؤسسات الصناعية ارتفع ليصل إلى 19,060 مؤسسة، تستحوذ على 371.6 ألف عامل[35]. وتبعاً لما تقدم، فإن متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة ارتفع من 10.8 عاملاً عام 1968، إلى 29.7 عاملاً عام 1987، ثم تراجع إلى 19.5 عاملاً عام 1994.

وشكلت المنشآت الصناعية التي تستحوذ على 100 عامل وأكثر حوالي 1.6 ٪ من إجمالي المنشآت الصناعية عام 1968، واستحوذت على 41.9 ٪ من العمالة الصناعية في العام المذكور[36]. وارتفع مجموع المنشآت الصناعية التي تستحوذ على أكثر من 100 عامل، لتصل إلى 2.9 ٪ من إجمالي المنشآت الصناعية الإسرائيلية عام 1994، واستحوذت على 47.8 ٪ من إجمالي العمالة الصناعية[37]. ويتضح من ذلك أن الاتجاه العام لتطور المنشآت الصناعية الإسرائيلية هو نحو التمركز وتشكيل الاحتكارات.

أما فيما يتعلق بملكية المنشآت الصناعية، فيمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الملكية الصناعية في إسرائيل، ويشمل النوع الأول تلك المنشآت التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص؛ ويتضمن النوع الثاني تلك المنشآت الصناعية التي تعود ملكيتها إلى الدولة، أو القطاع العام؛ أما النوع الثالث من الملكية، والذي تتفرد فيه إسرائيل عن سائر الدول، فهو

المنشآت الصناعية التي تعود ملكيتها إلى نقابة العمال الإسرائيلية الهستدروت (Histadrut sector) . وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن الهستدروت قد تشكل عام 1920 في فلسطين بوصفه "الاتحاد العامل للعمال اليهود في أرض إسرائيل" ، وكانت مهمته تنظيم العمال اليهود، وبخاصة العاملين منهم في المزارع الجماعية والتعاونيات، ثم غدا التنظيم العمالي الرئيسي في إسرائيل، وتصدى لمهمة تنشيط الهجرة اليهودية الواسعة والاستيطان الزراعي، وتولى شراء الأراضي وإقامة المزارع التعاونية، وأصبح مسؤولاً عن تطبيق المشروع الإسرائيلي، من التوطين إلى الإنتاج إلى التسويق إلى التشغيل إلى القتال، وتحول في النهاية إلى إمبراطورية تدير جزءاً من الاقتصاد الإسرائيلي. وبذلك يكون الهستدروت المنظمة الصهيونية التي قامت عملياً بتأسيس اقتصاد إسرائيل[38] . وبالنسبة إلى تطور ملكية المنشآت الصناعية الإسرائيلية، والعاملين فيها حسب الملكية أيضاً، فقد استأثر القطاع الخاص بنحو 72 ٪ من إجمالي العمالة الصناعية، في حين استحوذ الهستدروت على 16 ٪ من إجمالي المنشآت الصناعية في الفترة نفسها، وحوالي 14 ٪ من العمالة الصناعية، أما القطاع العام الذي تملكه الحكومة أو يشارك في ملكيته الهستدروت أو القطاع الخاص، فقد استحوذ خلال الفترة 1965 ـ 1967 على 12 ٪ من إجمالي المؤسسات الصناعية الإسرائيلية، وعمل في تلك المؤسسات العامة 10 ٪ من إجمالي العمالة الصناعية[39] .

وقد ارتفعت نسبة القطاع العام لجهة الاستحواذ على المؤسسات الصناعية، فوصلت إلى 24٪ خلال عامي 1980و1981، وارتفعت المساهمة للقطاع العام أيضاً من جهة استيعاب العمالة، فأصبح خلال

السنتين المذكورتين يستوعب 16 ٪ من العمالة الصناعية. وارتفعت نسبة استئثار قطاع الهستدروت بملكية المنشآت الصناعية لتصل إلى 22 ٪ خلال الفترة المذكورة، مقابل 16 ٪ خلال الفترة 1965 ـ 1967، كما ارتفعت نسبة العمالة في هذا القطاع لتصل إلى 18 ٪، مقابل 14 ٪ خلال الفترة 1965 ـ 1967 . في مقابل ذلك تراجعت نسب استحواذ القطاع الخاص على المؤسسات الصناعية، واستئثاره بالعمالة الصناعية، فتراجعت نسبة المؤسسات الصناعية التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص من 72 ٪ خلال أعوام 1965 ـ 1967 إلى 54 ٪ خلال عامي 1980 ـ 1981، وتراجعت أيضاً المساهمة في تشغيل العمالة الصناعية من 76 ٪ إلى 66 ٪ خلال الفترة نفسها[40] . وفي التسعينيات، شهد القطاع الصناعي تطوراً نوعياً من ناحية ملكية المنشآت الصناعية، والعمالة فيها أيضاً، فكان نصيب القطاع الخاص 97.3 ٪ من إجمالي المؤسسات الصناعية في إسرائيل في نهاية عام 1994، مقابل 54 ٪ خلال عامي 1980 ـ 1981، وارتفعت مساهمة القطاع الخاص أيضاً في تشغيل العمالة الصناعية، فأصبح يستحوذ على 77.8 ٪ عام 1994، مقابل 66 ٪ من العمالة الصناعية خلال عامي 1980 ـ 1981[41] .

ومن الملاحظ أن الدعوات إلى الخصخصة لقيت نجاحاً في السنوات الأخيرة مع احتفاظ القطاع العام بدوره في سياق القضايا الاستراتيجية. وبالنسبة إلى قطاع الهستدروت، فقد تراجعت نسبة ملكيته للمنشآت الصناعية من 22 ٪ عامي 1980 ـ 1981 إلى 2.6 ٪ عام 1994، ومن 18 ٪ من العمالة الصناعية إلى 13.6 ٪ خلال السنوات المذكورة، في حين تراجعت نسبة استئثار القطاع العام بالمنشآت الصناعية من 24 ٪ عامي

1980 ـ 1981 إلى 0.1 ٪ عام 1994، وكذلك نسبة العاملين في المنشآت العائدة له إلى إجمالي العمالة الصناعية من 16 ٪ إلى 8.6 ٪ فقط[42].

وبشكل عام، ساهمت القطاعات الاقتصادية المختلفة في إسرائيل من خلال قيمها المضافة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وتمايزت المساهمة بين قطاع اقتصادي وآخر خلال فترات تطور الاقتصاد الإسرائيلي، بما يتلاءم مع ضرورات الاستراتيجية الإسرائيلية في ترسيخ أهم ركائز الكيان. وفي النصف الأول من عقد التسعينيات، كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 2.5 ٪، في حين كانت مساهمة قطاع الصناعة 22 ٪، وقطاع الخدمات الذي يضم القطاعات غير المذكورة 75 ٪ من إجمالي العمالة الإسرائيلية، وهي قريبة إلى حد كبير من النسب المذكورة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى مساهمة بعض القطاعات التي تندرج تحت بند الخدمات، فقد ارتفعت مساهمة قطاع البناء والكهرباء والماء الإسرائيلي في الناتج المحلي الإجمالي من 7 ٪ عام 1987 إلى حوالي 9 ـ 9.5٪ خلال النصف الأول من التسعينيات. والسبب في تلك الزيادة مرده إلى كثافة الحركة العمرانية لاستيعاب المهاجرين اليهود الذين قدموا من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وذلك منذ بدأت حركة الهجرة الكثيفة لهم باتجاه إسرائيل والأراضي العربية المحتلة في نهاية عام 1989. وتراوحت مساهمة قطاع الفنادق والتجارة والمطاعم بين 12 ٪ كحد أدنى خلال الفترة 1987 ـ 1994 و 14 ٪ كحد أعلى، في حين ساهم قطاع النقل

والتخزين بنحو 8 ٪ خلال الفترة المذكورة، وساهم قطاع المال وخدمات الأعمال بنحو 18 ٪، وقطاع الخدمات العامة بنسبة تتراوح بين 22 ـ 23 ٪ خلال الفترة المذكورة، أما قطاع الخدمات الشخصية فساهم بنحو 4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي خلال الفترة نفسها[43].

4 ـ أداء قطاع التجارة الخارجية

تعتبر شبكة العلاقات التجارية الإسرائيلية مع دول العالم مؤشراً مهماً ذا دلالة على علاقات إسرائيل التجارية والسياسية في آن معاً، ويعكس الأداء مع دول العالم الأخرى في هذا المجال - وخاصة فيما يتعلق بتركيب التجارة الخارجية - تطور قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ ساهمت التجارة الخارجية الإسرائيلية بدور اقتصادي مهم، خاصة في ظل ضيق السوق الإسرائيلية، حيث لم يتعد مجموع المستهلكين في نهاية عام 1996، خمسة ملايين وسبعمائة ألف نسمة في أحسن الأحوال، هذا فضلاً عن النقص الشديد في الموارد الطبيعية المتوافرة. وقد عملت إسرائيل منذ تأسيسها على فتح أسواق خارجية لتصريف فائض إنتاجها، وفي الوقت نفسه عمدت إلى البحث عن مصادر خارجية، للتزود بما تحتاج إليه من مواد خام وموارد طبيعية أخرى ضرورية للصناعات القائمة فيها. وانعكس هذا التوجه الإسرائيلي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للصادرات والواردات على حد سواء، وسنحاول إلقاء الضوء على كلا البندين في إطار تطور التجارة الخارجية منذ عام 1949 وحتى عام 1996.

أوضحت المعطيات الإحصائية المتوافرة، بأن حجم الميزان التجاري بمكوناته، الصادرات والواردات من السلع والبضائع، قد زاد بشكل كبير

خلال الفترة 1949 ـ 1987 ؛ فالواردات الإسرائيلية زادت من 251.9 مليون دولار إلى 11 مليار و 754,8 مليون دولار، والزيادة الكبيرة في حجم الواردات إلى إسرائيل تحققت خلال الفترة 1967 ـ 1987 . وقد ارتفعت الصادرات بمعدلات أعلى مما ذكر للواردات خلال الفترة 1949 ـ 1987 ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية من 38.5 مليون دولار إلى 9 مليار و150.2 مليون دولار . ولوحظ ارتفاع معدلات نمو الواردات إلى إسرائيل أثناء الحرب وبعدها ؛ ففي السنة التي أعقبت حرب حزيران/ يونيو1967 ارتفعت قيمة الواردات، حيث وصل معدل نموها إلى 46.1 ٪، كذلك الأمر بالنسبة إلى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 ، حيث لوحظ أن معدل النمو للواردات في تلك السنة والسنة التي تلتها ارتفع إلى 51.6 ٪ و 40.8 ٪ على التوالي . مقابل ذلك لوحظ تذبذب في معدلات نمو الصادرات الإسرائيلية لتأثرها بالوضع الاقتصادي الداخلي في إسرائيل، وبالتغيرات التي تحدث في الأسواق الخارجية للصادرات الإسرائيلية[44] .

إلا أن أهم سمة لمعدل نمو الصادرات الإسرائيلية هي أنها خلال الفترة 1967 ـ 1987 ، وباستثناء عامي 1982 و 1983، كانت موجبة باستمرار، أي في زيادة؛ حيث تراوحت خلال الفترة نفسها – باستثناء عامي 1982 و1983 – ما بين 28.1 ٪ و 2 ٪، وفي عامي 1982 و 1983 كانت معدلات نمو الصادرات الإسرائيلية سلبية الاتجاه، حيث سجلت تلك المعدلات 3.9٪، و0.6٪ على التوالي[45] .

إضافة لما تقدم، فقد كان العجز التجاري الصفة الملازمة للميزان التجاري الإسرائيلي منذ عام 1949، ووصل العجز في العام المذكور بالأرقام المطلقة 523.4 مليون دولار، وفي عام 1967 بلغ 227.1 مليون دولار، وارتفعت قيمة العجز التجاري لتصل إلى 2604.6 مليون دولار في نهاية عام 1987 [46] . ويعكس وجود عجز في الميزان التجاري الإسرائيلي منذ عام 1949 ، السياسات الاقتصادية التي تتبعها إسرائيل والمتمثلة بالاستثمار عن طريق رصيد الاستيراد؛ إذ عن طريق رصيد الاستيراد تستطيع إسرائيل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة التي تذهب إلى التكوين الرأسمالي، ومن ثم تساعد على زيادة قدرة إسرائيل الاقتصادية وزيادة قدرتها التصديرية، محاولة في النهاية التقليل من حجم الفجوة ما بين الواردات والصادرات . وهذا الأمر يتضح بمقارنة نسبة التغطية، أي نسبة الصادرات الإسرائيلية إلى الواردات، إذ ارتفعت النسبة المذكورة خلال الفترة 1949 ـ 1987 من 11.3 ٪ إلى 77.8 ٪ . وكانت أعلى نقطة وصلت إليها نسبة التغطية عام 1985 حين وصلت إلى 81.5 ٪، أما أدنى نقطة وصلت إليها فكانت عام 1974، حيث بلغت 47.4 ٪؛ ذلك أن العام المذكور شهد انخفاضاً في معدل نمو الصادرات الإسرائيلية، فوصل إلى 27.6 ٪، مقابل 28.1 ٪ عام 1973 . وتشير معدلات نمو الصادرات إلى ارتفاعها مقارنة بنمو الواردات، وهذه الظاهرة هي انعكاس لعملية التنمية الصناعية الكثيفة التي نفذتها إسرائيل، وانعكاس لبلوغ الصناعة فيها درجة عالية من القدرة على الإنتاج، لتغطية الاحتياجات المحلية والتصدير الخارجي[47] .

إلا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات تقل إذا استثنينا التجارة الإسرائيلية مع السوق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ تحقق إسرائيل فائضاً تجارياً كبيراً من خلال ربط الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة قطاع التجارة، بمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلي، وللحديث صلة في مبحث قادم من هذه الدراسة.

إن ظاهرة فيض الإنتاج الإسرائيلي عادة ما تولد ظاهرة مرافقة لها موضوعياً، هي نزعة التوسع والاندماج مع الخارج. هذه النزعة الإسرائيلية - وبالاعتماد على شبكة العلاقات السياسية - أدت بدورها إلى تطور نسبة التجارة الخارجية الإسرائيلية من 43٪ من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي عام 1953، إلى 55٪ عام 1963، و 76٪ عام 1983، ثم إلى 93٪ عام 1993، و 96٪ عام 1994، مما يعني أننا أمام تجارة خارجية تكاد تكون مساوية لإجمالي الناتج المحلي. وهذا بدوره يطرح أمراً أكثر أهمية في نطاق الاقتصاد السياسي؛ وهو الزيادة المتسارعة في اعتماد إسرائيل على الخارج من الناحية التجارية، بالإضافة إلى قضية المساعدات[48]. وهذا يقودنا إلى توصيف الميزان التجاري الإسرائيلي؛ والتوزيع الجغرافي للتجارة الإسرائيلية مع الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم.

وقد مثَّل العجز التجاري منذ إقامة إسرائيل، السمة الرئيسية لصافي التعامل مع العالم الخارجي، كما أشرنا في أكثر من مكان؛ وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي استهدفت - وتستهدف إلى فترة ليست بقريبة - الاستثمار عن طريق رصيد الاستيراد. وقد ارتفع العجز

التجاري الإسرائيلي من حوالي 267 مليون دولار عام 1950، إلى 6.7 مليار دولار في نهاية عام 1994 (كما هو موضح في الجدول رقم 3 بالملحق). وهناك معطيات جديدة تشير إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي إلى 10 مليارات دولار عام 1995، ثم إلى 11.5 مليار دولار في نهاية عام 1996 [49].

وبالنسبة إلى التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، بشقيها الصادرات والواردات، وكذلك الفائض أو العجز المتحقق ونسبة التغطية، فقد أشارت المعطيات الإحصائية إلى أن القارة الأوربية كانت قد استأثرت بنحو 72.6٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية لعام 1950، ونحو 36.7٪ من إجمالي الواردات إلى إسرائيل، أي أن نسبة التغطية مع أوربا في العام المذكور كانت 23٪ فقط، وفي عام 1994 بلغت حصة أوربا من الصادرات الإسرائيلية 35.4٪، ومن الواردات 62.9٪، أي أن نسبة التغطية مع أوربا وصلت في العام المذكور إلى 40.4٪[50]؛ مما يشير إلى أن الشريك التجاري الأول لإسرائيل حتى بداية التسعينيات هو القارة الأوربية، سواء على صعيد الصادرات، أو الواردات إلى إسرائيل. ويذكر أن الاتحاد الأوربي ساهم في عام 1994 بنحو 81.5٪ من إجمالي الواردات الأوربية إلى إسرائيل، في حين استأثر بنحو 79.5٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى أوربا. وفي الاتجاه نفسه، استأثرت بلجيكا ولكسمبورج، بنحو 25.1٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى دول الاتحاد الأوربي عام 1994، كما ساهمتا بنحو 20.5٪ من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوربي إلى إسرائيل، وأتت في المرتبة الثانية ألمانيا التي استأثرت بدورها

بنحو 20.3 ٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى دول الاتحاد الأوربي، كما شاركت بنحو 16.6 ٪ في الواردات من الاتحاد الأوربي إلى إسرائيل في العام المذكور، تلا ذلك بريطانيا التي استحوذت على 17.7 ٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوربي، في حين ساهمت بنحو 14.1 ٪ من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوربي إلى إسرائيل، واستحوذت كل من فرنسا وإيطاليا على نحو 12.2 ٪ و 11.1 ٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوربي على التوالي، وساهمت كل من الدولتين بنحو 8.7 ٪ و 8.4 ٪ من إجمالي الواردات من الاتحاد الأوربي إلى إسرائيل في عام 1994 .

أما القارة الآسيوية بدولها التي لها علاقات تجارية مع إسرائيل، فإنها استأثرت بـ 1.1 ٪ من الصادرات الإسرائيلية عام 1950، ونحو 2.9 ٪ من إجمالي الواردات إلى الكيان الصهيوني في العام المذكور. وبعد أن تحسنت العلاقات التجارية الإسرائيلية مع دول آسيا، وفتحت قنوات تجارية مع دول لم يكن لها علاقات مع إسرائيل، بلغت نسبة الصادرات الإسرائيلية إلى هذه القارة 18.7 ٪ عام 1994، ونسبة الواردات منها 9.7 ٪، ووصلت نسبة التغطية الإسرائيلية لصادراتها مع آسيا في العام المذكور 138.6 ٪ نتيجة وجود فائض تجاري معها في عام 1994 قدر بنحو 884.7 مليون دولار[51]. وقد استأثرت اليابان بحوالي 31.2 ٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى آسيا، تليها هونج كونج 26.2 ٪، وفي جانب الواردات ساهمت اليابان بنحو 42 ٪ من إجمالي الواردات الآسيوية إلى إسرائيل، تليها هونج كونج بنسبة 12.3 ٪[52].

أما في الاتجاه الأفريقي، فقد كان العجز التجاري الإسرائيلي عنواناً لهذه العلاقات منذ عام 1950 ؛ إذ بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية في العام المذكور إلى القارة السوداء 0.1 مليون دولار، في مقابل 18.9 مليون دولار هي قيمة الواردات منها، أي أن هناك عجزاً قدره 18.8 مليون دولار، ولم تتعد نسبة التغطية الإسرائيلية في تجارتها مع أفريقيا في العام المذكور 0.5٪، وقد ارتفعت قيمة الصادرات والواردات من وإلى القارة الأفريقية، فوصلت قيمة الصادرات الإسرائيلية إليها في نهاية عام 1994 إلى 283.5 مليون دولار، أي 1.7 ٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى دول العالم.

أما قيمة الواردات من أفريقيا في العام نفسه، فقد بلغت 324.6 مليون دولار، أي حوالي 1.4 ٪ من إجمالي الواردات من دول العالم. وبذلك بلغ العجز المتحقق في الميزان التجاري الإسرائيلي مع القارة الأفريقية 41.1 مليون دولار، وبلغت نسبة التغطية 87.3 ٪. واستحوذت دولة جنوب أفريقيا على نصيب الأسد سواء من جهة الصادرات إلى أفريقيا أو الواردات منها باتجاه إسرائيل، فاستحوذت في عام 1994 على نحو 43 ٪ من الصادرات، وحوالي 72.9 ٪ من إجمالي الواردات الأفريقية إلى إسرائيل، وتحقق عجز تجاري إسرائيلي مع دولة جنوب أفريقيا قدره 114.7 مليون دولار أمريكي[53].

وقد كان للفائض الذي حققه الميزان التجاري الإسرائيلي مع دول القارتين الأمريكيتين أثر واضح في عام 1994 في تقليص قيمة العجز

التجاري الإسرائيلي العام؛ إذ بلغت قيمة الفائض الإسرائيلي مع دول أمريكا الشمالية في العام المذكور 1217.7 مليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات 5914.5 مليون دولار، في حين كانت قيمة الواردات إلى إسرائيل من تلك الدول 4696.8 مليون دولار، أي بنسبة تغطية إسرائيلية مقدارها 126 ٪. ولوحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية استحوذت على نحو 89.2 ٪ من إجمالي قيمة الصادرات إلى دول أمريكا الشمالية، ونحو 31 ٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية بشكل عام، كما استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بـ 90.9 ٪ من إجمالي الواردات من دول أمريكا الشمالية إلى إسرائيل في عام 1994، وحوالي 18 ٪ من إجمالي قيمة الواردات إلى إسرائيل بشكل عام في العام المذكور(54).

يتضح مما تقدم بأن العلاقات التجارية المتميزة كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ بلغت نسبة تغطية الصادرات الإسرائيلية إلى الواردات من الولايات المتحدة 123.5 ٪. فبلغت قيمة الفائض التجاري الإسرائيلي مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1994 حوالي 1005.2 مليون دولار؛ إذ بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية للولايات المتحدة الأمريكية في العام المذكور 5276.9 مليون دولار، مقابل 4271.7 مليون دولار هي قيمة الواردات منها إلى إسرائيل. وكدولة من دول العالم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الدولة الأولى التي تتجه إليها الصادرات الإسرائيلية. وتزيد الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المحدة الأمريكية بمقدار 487.9 مليون دولار في عام 1994 من الصادرات الإسرائيلية إلى دول الاتحاد الأوربي مجتمعة، وكذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية كدولة، تساهم بالحصة الأولى من إجمالي الواردات العالمية إلى إسرائيل،

في حين تزيد الواردات من الاتحاد الأوربي إلى إسرائيل على الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 7867.7 مليون دولار أمريكي.

يظهر مما تقدم وجود علاقة خاصة ومتميزة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتظهر خصوصية هذه العلاقة بصورة أوضح عندما نتطرق في مبحث قادم إلى المساعدات الأمريكية ودورها في حل بعض المشكلات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي؛ وبخاصة في الثمانينيات.

وفي مقابل شبكة العلاقات التجارية الإسرائيلية وتوزعها الجغرافي، وأهمية العلاقة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه من الضرورة بمكان الإشارة إلى حجم التجارة الخارجية العربية واتجاهاتها في الأعوام الأخيرة، وذلك من أجل المقارنة ليس أكثر، فقد انخفضت قيمة الصادرات العربية إلى دول العالم من 139.080 مليار دولار عام 1990 إلى 130.304 مليار دولار عام 1994. واستأثرت اليابان في المتوسط بين عامي 1990 و1994 بنحو 17 ٪ من إجمالي تلك الصادرات، والولايات المتحدة الأمريكية بنحو 11 ٪، وإيطاليا بـ 8 ٪، وكوريا الجنوبية بـ 5 ٪، وألمانيا بـ 3 ٪(55).

وفيما يتعلق بالواردات إلى دول العالم العربي، فقد ارتفعت قيمتها من 100.866 مليار دولار عام 1990 إلى 117.732 مليار دولار عام 1994. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأول؛ إذ ساهمت بنحو 12 ٪ من إجمالي تلك الواردات بالمتوسط خلال الفترة 1990 ـ 1994،

تليها اليابان وفرنسا بنسبة 9 ٪ لكل منهما، وألمانيا وإيطاليا بنسبة 8 ٪ لكل منهما، وبريطانيا 7 ٪.[56] وتتفاوت اتجاهات الصادرات والواردات من دول العالم العربي وإليه، بين دولة عربية وأخرى.

وبالنسبة إلى التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الإسرائيلية، فإن المتتبع للشأن الاقتصادي الإسرائيلي منذ عام 1948 يلحظ التطورات الكبيرة على صعيد الصادرات والواردات إلى إسرائيل، سواء على المستوى الكمي أو النوعي. فبالنسبة إلى التركيبة السلعية للصادرات الإسرائيلية، كانت هناك تغيرات جوهرية؛ حيث تراجعت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية، في حين زادت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية. وقد انخفض الوزن النسبي للصادرات الزراعية خلال الفترة 1949 ـ 1987 من 63.5٪ إلى 7.2٪، وذلك على الرغم من أن الصادرات الزراعية قد زادت خلال الفترة نفسها من 18.1 إلى 163.4 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها تسعة أضعاف[57].

وفي مقابل هذا الانخفاض النسبي، ونتيجة للتنمية الصناعية المكثفة التي قامت بها إسرائيل، فإن الوزن النسبي للصادرات الصناعية قد أخذ يتزايد باستمرار، حيث ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية من 36.5 ٪ عام 1949 إلى 91.4 ٪ عام 1987؛ وهذا يؤكد طبعاً مدى التطور في مجال الصناعة الإسرائيلية[58]. وإذا نظرنا إلى التطورات التي حدثت على التركيبة الداخلية للصادرات الزراعية، فسنلاحظ أن هناك تغيرات قد حدثت عليها، فانخفضت الأهمية النسبية للصادرات من الحمضيات من 99.4 ٪ عام 1987، حتى أصبحت 27.5 ٪ عام 1990، ثم 22.1 ٪ عام

1993، وتراجعت إلى 21.4 ٪ عام 1994[59]. ويعود الانخفاض في صادرات الحمضيات إلى تنوع الصادرات الزراعية[60]؛ حيث أخذت الصادرات الإسرائيلية من القطن والخضراوات والزهور وثمرة الأفوكادو والبيض تتبوأ مركزاً مهماً في وزن الصادرات الزراعية.

وفي مقابل هذا التطور الهيكلي في الصادرات الزراعية، حدث تطور في هيكل الصادرات الصناعية الإسرائيلية أيضاً، وهو بالتالي انعكاس للتطورات الحاصلة في القطاع الصناعي؛ فقد هبط الوزن النسبي للصناعات التقليدية مثل الألماس والمواد الغذائية، وفي الوقت نفسه زاد الوزن النسبي للصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الإلكترونيات والمعدات الكهربائية والكيماويات. فالأهمية النسبية للألماس في الصادرات الصناعية انخفضت من 50 ٪ عام 1949 إلى 39.9 ٪ عام 1969، وإلى 5.6٪ عام 1987. وتذبذبت الأهمية النسبية خلال الفترة 1949 ـ 1967 نظراً لمساهمة الصناعات التقليدية الأخرى مثل المواد المنجمية والملابس وأدوات التجميل، ونجد أن الوزن النسبي للمواد المنجمية قد ارتفع من 2.9 ٪ إلى 6.1 ٪ خلال السنوات المذكورة، إلا أنه انخفض عام 1987 إلى 3 ٪، كذلك الأمر بالنسبة إلى الملابس وأدوات التجميل، حيث انخفض وزنها النسبي من 3.8 ٪ عام 1949 إلى 2.8 ٪ عام 1969، إلا أنه عاد وارتفع إلى 5.6٪ عام 1987. إن تراجع الوزن النسبي للصادرات الصناعية تلك لا يعني بالضرورة انخفاض قيمتها بالأرقام المطلقة، حيث نلاحظ أن كل المنتجات قد حققت ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة صادراتها. فقيمة الصادرات من الألماس ارتفعت من 5.2 مليون دولار عام 1949 إلى 235.5 مليون دولار عام 1969، ثم إلى 2301.9 مليون دولار عام 1987؛ والشيء

نفسه نلاحظه بالنسبة إلى قيمة الصادرات من المنتجات الصناعية الأخرى. وفي مقابل انخفاض الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات الصناعية الإسرائيلية التقليدية، كانت هناك قفزات مهمة بالنسبة إلى الصادرات من المنتجات الصناعية الجديدة التي تطورت مع بداية السبعينيات وحتى الوقت الحاضر، وهي الصناعة ذات القيمة المضافة العالية؛ ففي حين لم تصدر إسرائيل شيئاً من الصناعات الإلكترونية عام 1949، فإن أهميتها النسبية عام 1969 أصبحت 1.6 ٪ من إجمالي الصادرات الصناعية، وارتفعت إلى 13.6 ٪ عام 1987، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الآليات ووسائل النقل، حيث وصل الوزن النسبي لكل منها عام 1987 إلى 2.7 ٪ و 6.9 ٪ على التوالي، وارتفعت مساهمة الصناعات الكيماوية والزيوت، من 3.8 ٪ عام 1949 إلى 7.6 ٪ عام 1969، ثم إلى 12.7 ٪ عام 1987 [61].

وفي بداية عقد التسعينيات، ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية بشكل عام من 91.8 ٪ عام 1990، إلى 93.2 ٪ عامي 1993 و1994. وقد كانت مساهمة الصناعات الإلكترونية من إجمالي الصادرات الصناعية 16 ٪ عام 1990، وشكلت الصادرات الصناعية من الإلكترونيات نحو 14.7 ٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية في العام المذكور، وارتفعت مساهمة الإلكترونيات إلى 21.3 ٪ من إجمالي الصادرات الصناعية عام 1993، ثم بقيت بحدود 20.6 ٪ عام 1994. ومرد التراجع البسيط في النسب هو ارتفاع القيمة العامة للصادرات الصناعية من خلال تنوع الصادرات الصناعية الأخرى؛ فقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من الإلكترونيات خلال 1990 و1993 و1994، من

1772.3 مليون دولار إلى 2941.3 مليون، ثم إلى 3261.2 مليون دولار على التوالي [62].

وأصبحت الأهمية النسبية للصناعات الكيماوية والزيوت عام 1994 تقدر بـ 13.2 ٪، وقد ساهمت صناعة الألبان بـ 3.8 ٪ من إجمالي الصادرات الصناعية في العام المذكور، كما ساهمت صناعة الكيماويات والزيوت بنحو 13.2 ٪ من إجمالي الصادرات الصناعية عام 1994 [63]. ويمكن الاستنتاج بأن إسرائيل استطاعت منذ قيامها تنويع صادراتها من الصناعة والزراعة على حد سواء، فبعد أن كانت تصدر الحمضيات والألماس بشكل رئيسي، أصبحت في النصف الأول من عقد التسعينيات تصدر الألبان والمعدات الكهربائية والإلكترونية والكيماويات والمواد المنجمية والمنتجات الزراعية الأخرى.

وبالنسبة إلى التركيبة السلعية للواردات، فإن هيكل الواردات الإسرائيلية يتكون حسب استخداماتها من: السلع الاستهلاكية، والسلع الاستثمارية، وسلع مدخلات الإنتاج كالسلع الوسيطة والمواد الأولية والوقود. وتشير المعطيات إلى أن قيمة السلع الاستهلاكية، التي تتكون من السلع المعمرة وغير المعمرة ارتفعت من 82.9 مليون دولار عام 1965 إلى 142.6 مليون دولار عام 1970، ثم إلى 313 مليون دولار عام 1975، وإلى 1333.8 مليون دولار عام 1987. إلا أن هذه الزيادة الكبيرة في الواردات إلى إسرائيل لم ترافقها زيادة في الأهمية النسبية للواردات والسلع الاستهلاكية؛ فقد تناقصت تلك الأهمية من 9.9 ٪ عام 1965 إلى

7.5 ٪ عـام 1985 ، ثـم ارتفـعت إلى 11.2 ٪ عـام 1987 [64]. وفي التسعينيات ، تراوحت نسبة مساهمة الواردات الاستهلاكية من إجمالي الواردات إلى إسـرائيل ، بين 11.3 ٪ عـام 1990 و 12.4 ٪ عـام 1993 ، و 12.9 ٪ عام 1994 . أما بالنسبة إلى واردات مدخلات الإنتاج ، فقد ساهمت بنحو 75.3 ٪ ، و 70.1 ٪ ، و 68.1 ٪ من إجمالي الواردات إلى إسرائيل خلال السنوات المذكورة من عقد التسعينيات [65]. وبالقيم المطلقة ، زادت واردات مدخلات الإنتاج خلال السنوات المذكورة من 11536.6 مليون دولار ، إلى 14354.8 مليون دولار ، ثم إلى 16141.1 مليون دولار . وعلى الرغم من تراجع الأهمية النسبية لواردات مدخلات الإنتاج من إجمالي الواردات الإسرائيلية في النصف الأول من العقد الحالي ، فإنها ما زالت تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية للواردات الإسرائيلية ، وتلك المدخلات تتألف أساساً من المواد الخام والمواد الوسيطة والوقود وقطع الغيار . أما الواردات من السلع الاستثمارية التي تتكون من وسائط النقل والآلات والمعدات ، فقد ساهمت بـ 13.4 ٪ من إجمالي الواردات إلى إسرائيل عام 1990 ، وحوالي 17.1 ٪ عام 1993 ، ثم 19 ٪ عام 1994 [66]. أي أن التركيبة السلعية للواردات خلال عام 1994 كانت على الشكل التالي :

1 . السلع الاستهلاكية 12.9 ٪ .

2 . السلع الإنتاجية (مدخلات الإنتاج) 68.1 ٪ .

3 . السلع الاستثمارية 19 ٪ .

وهذا يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد في الإنتاج الصناعي إلى حد كبير على مواد رئيسية تضطر إسرائيل إلى استيرادها من العالم الخارجي ، مما يعكس الاهتمام المتزايد باتجاه إيجاد أسواق جديدة لاستيرادها ؛ وتبعاً لذلك ، فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيبقى عرضة لمزيد من التقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي ، وعلى وجه التحديد تقلبات الأسعار .

يتضح مما تقدم أن إسرائيل قد حققت تطوراً ملحوظاً في بناء شبكة علاقات تجارية ، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات ؛ الأمر الذي يفضي إلى إقامة جسور لعلاقات سياسية أيضاً ، وهذا يعتبر هدفاً أسمى لإسرائيل .

وسيبقى الاتجاه العام لتطور التجارة الخارجية الإسرائيلية في مساره التصاعدي ، أي زيادة في الصادرات من خلال النمو الذي يشهده الاقتصاد في جميع فروعه ، وخلق فائض عن السوق المحلية يمكن تسويقه في الخارج . ويستدعي ذلك النمو أيضاً مزيداً من الواردات ، خاصة من مدخلات الإنتاج لدفع عملية التنمية من جهة ، والواردات الاستهلاكية والاستثمارية لسد الحاجات المتنامية للمجتمع الإسرائيلي ، لا سيما من أجل مواكبة متطلبات المهاجرين الجدد من اليهود خلال السنوات القادمة ، من جهة أخرى .

5 ـ المساعدات الأمريكية خلال الفترة 1951 ـ 1996

مرت إسرائيل منذ عام 1948 بعدة محطات تحالفية مع الغرب ، فكان التحالف الوثيق مع فرنسا العنوان البارز للعلاقات السياسية والعسكرية

الإسرائيلية في الخمسينيات، فقد كانت آنذاك المصدر الرئيسي للسلاح والدعم العسكري. أما محطة التحالف الإسرائيلية الثانية، فكانت مع ألمانيا الغربية (سابقاً)، وعبرت عن نفسها من خلال ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول هو الاتفاق على ما يسمى بالتعويضات الألمانية عن اضطهاد اليهود في عهد الرايخ الثالث، والاتجاه الثاني تمثل في توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إسرائيل وألمانيا الغربية آنذاك، أما الاتجاه الثالث والأخير فتمثل في تزويد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالمعدات العسكرية الألمانية المتطورة، وكانت هذه الاتجاهات تتداخل مؤكدة وجود حالة تحالفية بين الطرفين الإسرائيلي والألماني. أما محطة التحالف الثالثة، فهي استمرارية التحالف مع بريطانيا التي قدمت خدمة كبرى للحركة الصهيونية أثناء انتدابها على فلسطين، وذلك من خلال تهيئة الظروف لإنشاء الكيان المنشود، خاصة في فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتأمين العنصر البشري، واستمرار الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي البريطاني لإسرائيل بعد إنشائها.

وبعد عام 1948، كان الاعتماد الإسرائيلي على حليف في الغرب مرهوناً بمكانة هذا الحليف، فقد انتقل مركز ثقل القوة الدولية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، واستدعى ذلك التحول تركيزاً من قبل أصحاب القرار في الكيان الصهيوني على تحويل الاعتماد على الغرب في الاتجاه الأمريكي كقطب جديد. وهذا يقودنا إلى المحطة الرابعة وهي محطة التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وتميزت تلك العلاقة بتجاوب الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 1948 مع الاستراتيجية التي تقوم على تطوير التحالف مع إسرائيل وترسيخه في

مختلف الميادين، فكانت المساعدات الأمريكية حجر الزاوية في الدعم الأمريكي لإسرائيل؛ إذ حلت تلك المساعدات العديد من المشكلات التي عاناها الاقتصاد الإسرائيلي، أو على الأقل حدت من تلك المشكلات، هذا فضلاً عن المساعدات في التحديث المتواصل للآلة العسكرية الإسرائيلية.

ومنذ عام 1951، باتت المساعدات الأمريكية تمثل جانباً مهماً في العلاقة مع الكيان الصهيوني. فمنذ العام المذكور وحتى نهاية 1996، بلغت قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل 64966.8 مليون دولار (كما هو موضح في الجدول رقم 4 بالملحق)، ومن إجمالي تلك المساعدات هناك 39781.4 مليون دولار، أي حوالي 61.3 ٪ من إجمالي المساعدات خلال الفترة 1951 ـ 1996 على شكل مساعدات عسكرية.

وتفاوتت قيمة المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية، وكذلك نسبتها، وفق الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الكيان الصهيوني. فخلال الفترة 1951 ـ 1958، اقتصرت المساعدات الأمريكية على المعونات الاقتصادية التي بلغت قيمتها 440.4 مليون دولار (كما هو موضح في الجدول رقم 4 بالملحق). وتطورت المساعدات الأمريكية لتتضمن في السنوات اللاحقة معونات عسكرية، فمن بين 550.3 مليون دولار هي قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة 1959 ـ 1967، كان هناك 75.4٪ على شكل مساعدات اقتصادية، في حين شكلت المساعدات العسكرية حوالي 24.6 ٪. وخلال الفترة المذكورة، كانت سنة 1966 السنة الوحيدة التي كانت فيها نسبة المساعدات العسكرية إلى إجمالي

المساعدات الأمريكية لإسرائيل أكبر من نسبة المساعدات الاقتصادية، إذ بلغت نسبة المساعدات العسكرية في السنة المذكورة 71 ٪، أي ما يعادل 90 مليون دولار بالقيمة المطلقة من أصل 126.8 مليون دولار هي قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل في عام 1966. وكان لهذا التحول دور مهم في تمويل التوسع الإسرائيلي في الأراضي العربية في الخامس من حزيران/ يونيو 1967. هذا التوسع الذي اعتبر منعطفاً تاريخياً بين المرحلة التي كانت فيها إسرائيل تؤدي دوراً مهماً في إطار المصالح الأمريكية، والمرحلة التي أصبحت فيها إسرائيل تؤدي الدور الرئيسي لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. وكان لزيادة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل الأثر البالغ في استمرار إسرائيل في القيام بالدور المناط بها في الشرق الأوسط. وتشير المعطيات إلى أن نسبة المساعدات العسكرية خلال الفترة 1968 ـ 1974 قد بلغت 87.7 ٪ من إجمالي قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل والبالغة 4263.2 مليون دولار أمريكي. واعتبرت سنة 1974 السنة القياسية للمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة المذكورة، وذلك لتعويض إسرائيل عن خسائرها العسكرية التي فقدتها في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. فبلغ مجموع قيمة الدعم العسكري حوالي 2482.2 مليون دولار، أي ما نسبته 66 ٪ من مجموع المساعدات العسكرية خلال الفترة 1968 ـ 1974.

وقد ازدادت المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني، مع زيادة الاعتماد الأمريكي على دور إسرائيل في الشرق الأوسط، فوصلت قيمة المساعدات خلال الفترة 1975 ـ 1982 إلى 17804 مليون دولار، كان من بين تلك المساعدات، مساعدات عسكرية أمريكية بلغت نسبتها 66.3 ٪،

في حين كانت النسبة المتبقية على شكل مساعدات اقتصادية. وخلال الفترة المذكورة، كانت سنة 1979 سنة قياسية من حيث الدعم العسكري، فبلغت نسبته 83 ٪ من إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال السنة المذكورة، والبالغة 4815.9 مليون دولار. ومرد هذا الارتفاع في نسبة وقيمة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل في عام 1979، محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تعويض إسرائيل عن انسحابها من شبه جزيرة سيناء المصرية، وإقامة قواعد عسكرية إسرائيلية بديلة عنها في النقب، وكذلك لإنشاء مطارات عسكرية إسرائيلية، وأجهزة رادار لمراقبة المناطق المحيطة بإسرائيل. وقد استفادت إسرائيل من الدعم العسكري الأمريكي خلال الفترة 1975 ـ 1982، حيث مولت غزوها للبنان في صيف عام 1982 من هذه المساعدات. ولم تتوقف المساعدات الأمريكية لإسرائيل، حيث بلغت ذروتها خلال الفترة 1983 ـ 1988؛ إذ بلغت خلال الفترة المذكورة بالقيم المطلقة 17879 مليون دولار، أي حوالي 27.5 ٪ من إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة 1951 ـ 1996. وكان نصيب المساعدات العسكرية الأمريكية خلال الفترة 1983 ـ 1988 حوالي 9681 مليون دولار، أي حوالي 54.1 ٪ من إجمالي المساعدات. وخلال الفترة المذكورة، كانت المعونات الاقتصادية عام 1985 تفوق المساعدات العسكرية؛ إذ بلغت نسبتها 68.4 ٪ من إجمالي المساعدات الأمريكية خلال تلك السنة، والبالغة 3950 مليون دولار. ويعود السبب في زيادة المعونات الاقتصادية خلال عام 1985، إلى تقديم الولايات المتحدة الأمريكية 1500 مليون دولار من أصل 2700 مليون دولار، هي قيمة المساعدات الاقتصادية خلال العام المذكور، على شكل مساعدة اقتصادية

طارئة، لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي الذي كان يعاني آنذاك من تضخم متسارع. وفي الآونة الأخيرة، توالت المساعدات الأمريكية بشقيها العسكري والاقتصادي، فبلغت خلال الفترة 1989 ـ 1991 نحو 9000 مليون دولار، منها 5400 مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية، أي نحو 60٪.

وبعد انعقاد مؤتمر مدريد في نهاية عام 1991، بقيت المساعدات اللوجستية السنوية من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل على حالها، حيث بلغت قيمة المساعدات الأمريكية تبعاً لذلك خلال الفترة 1992 ـ 1996، حوالي 15000 مليون دولار، منها 60٪ على شكل مساعدات عسكرية (كما هو موضح في الجدول رقم 4 بالملحق). ويذكر أن قيمة المساعدات الأمريكية السنوية لإسرائيل تبلغ ثلاثة مليارات دولار، منها 1.8 مليار دولار، أي نحو 60٪ مساعدات عسكرية، و 1.2 مليار دولار مساعدات اقتصادية، أي حوالي 40٪. وخلال الفترة 1989 ـ 1991، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في أيار / مايو 1990 مساعدات إضافية لإسرائيل بلغت قيمتها 400 مليون دولار، لاستيعاب المهاجرين اليهود من دول الاتحاد السوفيتي السابق، كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه مساعدة غير مباشرة، من خلال شرائها سلاحاً إسرائيلياً ليعاد تصديره من الولايات المتحدة، وذلك بقيمة 165 مليون دولار. وفي العام المذكور، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة طارئة لإسرائيل بقيمة 650 مليون دولار، بحجة التعويض عن أضرار حرب الخليج الثانية، هذا فضلاً عن 700 مليون دولار خلال أزمة الخليج

الثانية، وذلك على شكل أسلحة تقدم من مخازن الجيش الأمريكي في أوربا، منها بطاريات باتريوت و 25 طائرة قتالية.

يتضح مما تقدم بأن الدعم الدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل والذي لم يتغير منذ إنشائها حتى في حالات الاختلافات الثانوية بين الطرفين، رافقه ثبات في المساعدات الاقتصادية والعسكرية، التي تصاعدت منذ عام 1951 وحتى نهاية عام 1996.

وبالنسبة إلى مستقبل المساعدات الأمريكية لإسرائيل، فإن الإدارة الأمريكية ستبقى ملتزمة بالمساعدات السنوية خلال السنوات القادمة، ويتضح ذلك في تخصيص 3 مليارات دولار من الموازنة الأمريكية الخارجية لعام 1997، والمقدرة بنحو 12.5 مليار دولار، للكيان الصهيوني. وبالنسبة إلى ارتفاع أصوات عديدة في إسرائيل، وعلى رأسهم رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو، والداعية لوضع خطط استراتيجية من شأنها الاستغناء عن المساعدات الأمريكية، فإن ذلك ليس بالأمر اليسير، وخاصة أن تلك المساعدات قد ساهمت خلال السنوات 1951 ـ 1996 في حل مشكلات إسرائيلية عديدة؛ ولذلك لا يمكن الاستغناء عن تلك المساعدات في المدى المنظور، إذ ما زال الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من عدة مشكلات قد تعين المساعدات في حل جزء منها. هذا فضلاً عن الدور الإسرائيلي في إطار المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، والذي يتطلب بدوره الإبقاء على المساعدات الأمريكية خلال السنوات القادمة[67].

6 ـ الاقتصاد الفلسطيني في إطار الاقتصاد الإسرائيلي

أدت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 إلى تفكيك بنية الاقتصاد الفلسطيني وتشويهها وإحكام تبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي. كما أدت إلى تدهور كبير في أداء الاقتصاد الفلسطيني، فانخفضت القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الاحتلال.

وتمكنت السلطات الإسرائيلية من التحكم بأهم مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني المتمثل في التجارة الخارجية، وجزء من القوى العاملة في الضفة والقطاع. فكان العجز التجاري الفلسطيني عنوان العلاقة القسرية غير المتكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي منذ عام 1968، فارتفع هذا العجز من 26 مليون دولار في العام المذكور إلى حوالي 175.1 مليون دولار عام 1974، ثم إلى 665.9 مليون دولار عام 1987، فشكلت نسبة العجز مع الاقتصاد الإسرائيلي حوالي 98.7٪ في العام المذكور[68]. وواصلت إسرائيل سياسة إخضاع أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية لسيطرتها، مما أدى إلى تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى سوق لمنتجاتها. ففي مجال التجارة الداخلية، حافظت إسرائيل على تفوق إنتاجها من خلال الحماية والمساعدات، لمنافسة المنتجات الفلسطينية. وعلى الصعيد الخارجي، فقد استمرت إسرائيل في عملية حرمان التجارة الفلسطينية من التوجه نحو الأسواق العربية والدولية الأخرى. ولا تتعدى التجارة الفلسطينية مع الدول العربية، بما فيها الأردن، 4٪ من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية خلال عامي 1994 و 1995.

وما زال قطاع التجارة الخارجية يؤدي الدور الرئيسي في النشاط الفلسطيني بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية. وتدل البيانات المتاحة على تنامي دور التجارة الخارجية الفلسطينية بشقيها السلعي والخدمي بشكل مطرد. كما تدل بنية الصادرات على ارتفاع حصة الصادرات الخدمية إلى إجمالي الصادرات؛ إذ شكلت نسبتها في عام 1993 ما يقدر بـ 61٪ من إجمالي الصادرات الكلية للمحافظات الشمالية، أي للضفة الغربية، و88٪ لمحافظة قطاع غزة. ولا تتوافر بيانات دقيقة عن بنية الصادرات الكلية، إلا أن المؤشرات تدل على ارتفاع حصة الواردات السلعية في الواردات الكلية. ويوضح هيكل التجارة الخارجية السلعية سيطرة الواردات السلعية عليه، حيث تتراوح نسبتها بين 70 ـ 75٪[69].

وتعاني التجارة الخارجية السلعية الفلسطينية من تذبذب كبير في معدلات نموها، حيث سجلت الصادرات السلعية معدلات نمو سنوية بلغت نسبتها حوالي 21.5٪ عام 1992، ومعدلات نمو سالبة تصل إلى 30.3٪ عام 1994، وعادت للارتفاع عام 1995 فبلغت 39٪. كما انخفضت المعدلات السنوية لنمو الواردات السلعية من 8٪ عام 1992 إلى (-1.1)٪ عام 1994، وسجلت في عام 1995 معدل نمو إيجابياً بلغ 10٪[70].

وقد ازداد العجز التجاري الفلسطيني من خلال التبادل التجاري مع إسرائيل؛ حيث ارتفع بالقيم المطلقة من 38.2 مليون دولار عام 1968 إلى 246 مليون دولار عام 1978، ثم إلى 412 مليون دولار عام 1988، وإلى 871.5 مليون دولار عام 1993. نتيجة لذلك كانت نسبة التغطية في الأعوام المذكورة بالنسبة إلى الصادرات الفلسطينية مقارنة بالواردات،

على التـوالي، 28.6 ٪، و39.1 ٪، و30.9 ٪، وأخيـراً 21.5 ٪، مما يدل على أن الاتجاه العام هو الزيادة في العجز التجاري الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي [71]. في مقابل ذلك، حقق الاقتصاد الإسرائيلي فائضاً، ونسبة تغطية كبيرة بلغت 349.7 ٪ عام 1988، و 465.3 ٪ عام 1993 [72].

ومن جهة أخرى، استطاعت إسرائيل - من خلال الحيلولة دون تطور القـاعـدة الاقـتصـادية الفلسطينية - أن تستوعب مزيداً من اليـد العـاملة الفلسطينية، فمن بين نحو 222.7 ألف عامل فلسطيني في الضفة والقطاع عام 1982، كـان الاقـتصـاد الإسرائيلي يستحوذ على 79.1 ألف عـامل فلسطيني، أي نحو 35.5 ٪؛ ثم ارتفع مجموع العاملين من الضفة والقطاع في القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية إلى 94.5 ألف عامل عام 1986، ثم إلى 115.6 ألف عامل عام 1992، أي حوالي 36.2 ٪ من إجمالي العمالة في الضفة والقطاع في العام المذكور، والبالغ نحو 319.3 ألف عامل، ثم تراجع نتيجة سياسات الإغلاق والخنق الاقتصادي الإسرائيلي ضد الفلسطينيين لإخضاعهم سياسياً، إلى 83.8 ألف عامل عام 1993، أي إلى حوالي 26.5 ٪ من إجمالي العمالة الفلسطينية في الضفة والقطاع في العام المذكور [73]. وتراجع مجموع العمالة الفلسطينية من الضفة والقطاع في الاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة توجهات المخططين الإسرائيليين لجذب مزيد من العمالة من أوربا الشرقية وآسيا عوضاً عن العمالة العربية، فتراجع مجموع العمال العرب من الضفة والقطاع في إسرائيل، إلى 67 ألف عامل عام 1994، ثم إلى 25 ألف عامل عام 1995. وتكمن أهمية العمال العرب في الاقتصاد الإسرائيلي، في استيعابهم بقطاعات مجهدة

يرفض العمال اليهود العمل بها، كقطاع البناء الذي استأثر بـ 69 ٪ من العمالة العربية عام 1991، ثم 71.8 ٪ عام 1995، في حين استأثر قطاع الزراعة الإسرائيلي على 10.4 ٪، وقطاع الصناعة على 6.5 ٪، وقطاع الخدمات الإسرائيلي على 11.3 ٪ من إجمالي العمالة العربية من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1995 [74].

لقد أدت سياسات الاحتلال في النصف الأول من التسعينيات، وخاصة الإغلاق ومنع العرب من دخول الخط الأخضر، إلى ارتفاع البطالة لتصل إلى 60 ٪ في قطاع غزة ونحو 45 ـ 50 ٪ في الضفة الغربية. فأصبحت هناك حاجة ماسة لتمويل استثمارات من أجل إيجاد فرص عمل في الضفة والقطاع، وتبلغ كلفة توظيف 10 آلاف عامل فلسطيني سنوياً 350 مليون دولار.

إن تخلص الاقتصاد الفلسطيني من إسار الاقتصاد الإسرائيلي والتبعية له، يتطلب جهوداً ذاتية فلسطينية، من خلال تهيئة الظروف في الأراضي الفلسطينية لعودة مزيد من رؤوس الأموال المهاجرة واستثمارها في قطاعات ذات أولوية، لاستيعاب العمالة وتوليد الناتج المحلي الإجمالي، مما يحسن من الناتج المحلي ومستويات المعيشة بين الفلسطينيين، ويقلل من نسب البطالة المتفشية. كما يتطلب الوضع الاقتصادي الفلسطيني دعماً عربياً، وخاصة من خلال الهيئات المالية العربية المتخصصة في تمويل المشاريع بقروض ميسرة، وتمويل التجارة العربية البينية، لرفع التجارة الفلسطينية لتتعدى 4 ٪ مع الدول العربية، وتتخلص تدريجياً من التجارة غير المتكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي، ومن شروط الاتفاقات التجارية

المفروضة على الفلسطينيين. كما أن هناك ضرورة لمطالبة الدول المانحة بالتسريع بتسديد المنح المقررة للفلسطينيين، والبالغة 2.4 مليار دولار، لدعم البنى التحتية وتهيئة الظروف لتنمية اقتصادية فلسطينية متوازنة، ونمو اقتصادي يواكب النمو السكاني الذي يزيد عن 3.5٪ سنوياً. كما يواكب متطلبات المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، إذ سيصل عدد السكان الفلسطينيين في كلا المنطقتين بحلول عام 2000 إلى حوالي 2.6 مليون مواطن فلسطيني[75].

وعلى الرغم من موجة التفاؤل بتحقيق معدلات نمو سريعة في الاقتصاد الفلسطيني، بعد اتفاقات أوسلو، فإن السياسات الاقتصادية الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني – من إغلاق وحصار اقتصادي، ومنع التجارة الفلسطينية من النفوذ إلى خارج الضفة والقطاع – أدت إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني بمعدل 22.7٪ خلال الفترة 1992 - 1996، وهبط تبعاً لذلك نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ذاتها بمعدل 38٪ من 2425 دولاراً سنوياً إلى 1480 دولاراً. وقد أدت البطالة وتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر؛ فبلغت في السنوات الأخيرة 65٪ من إجمالي العائلات الفلسطينية في الضفة والقطاع. وصنف تقرير صادر عن الأمم المتحدة 90٪ من الفلسطينيين في الضفة والقطاع عند مستوى الفقر، حيث لا يتجاوز دخل الفرد السنوي 500 دولار[76].

هذه المقدمات الاقتصادية التي فرضتها سلطات الاحتلال وإجراءاتها المخطط لها مسبقاً، والتي جعلت أداء الاقتصاد الفلسطيني موجهاً لخدمة

أهداف الاقتصاد الإسرائيلي في أكثر من مجال، باتت تتطلب ترسيخ البعد العربي لأي عملية تنموية مستقلة للاقتصاد الفلسطيني، ولا يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يخطو خطواته الأولى على طريق الخلاص من آثار تلك التبعية التي فُرضت عليه قسراً من قبل الاحتلال، إلا بتحقيق سيادة فلسطينية كاملة في جميع المجالات، وبالتحديد السيادة على الأرض والسكان والموارد، وخاصة المياه التي تنهب إسرائيل منها 85٪ لخدمة مشاريع الاستيطان والتنمية في إسرائيل[77].

7- أضواء على الاقتصاد الإسرائيلي بعد بدء عملية السلام من خلال موازنتي 1996 و1997

تكتسب الموازنة السنوية للدول أهمية فائقة، لكونها تمثل برنامجاً تفصيلياً للإنفاق الحكومي، وتتضح من خلالها قنوات الإنفاق، كما تعكس الموازنة أيضاً التوجهات الأساسية للسياسة الاقتصادية خلال العام موضوع الموازنة. وبالنسبة إلى إسرائيل، فإن موازناتها عكست على الدوام الوضع غير الطبيعي لنشأة الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره، وهو الذي عانى عجزاً في الميزان التجاري منذ عام 1949، كما أشرنا له سابقاً؛ فضلاً عن الاعتماد الكبير للاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات الخارجية، خصوصاً الأمريكية، والتي بلغت تراكمياً منذ عام 1951 وحتى نهاية 1996 حوالي 65 مليار دولار، كما أشرنا في مبحث سابق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل تعاني أزمة مستعصية في الديون، بلغ حجمها في نهاية عام 1995 حوالي 24 مليار دولار، منها 80٪ بصفة ديون خارجية[78]. وفي الموازنة العامة الإسرائيلية لعام 1996 مؤشرات ذات دلالة مهمة، فقد بلغت الموازنة

نحو 55.8 مليار دولار، مقابل 49 مليار عام 1995، ونحو 43 مليار دولار عام 1994، و 35.7 مليار دولار عام 1993. وعلى الرغم من تراجع نسبة الاقتطاعات في بند الدفاع ليصل إلى 16.5 ٪ عام 1996، مقابل 17.8 ٪ عام 1995 ونحو 30 ٪ خلال السنوات التي سبقت المفاوضات العربية - الإسرائيلية التي انطلقت في العاصمة الإسبانية مدريد مع نهاية عام 1991، فإن القيمة المطلقة لما خصص لبند الدفاع فاق القيم المطلقة السابقة؛ نظراً لأن الموازنة أكبر حجماً وهي في نمو مستمر، فقد تراوحت معدلات النمو في الموازنة، بين 20.4 ٪ عام 1994، و 13.9 ٪ عام 1995، و 13.8 ٪ عام 1996، و 12.9 ٪ عام 1997 [79].

لقد خصصت الموازنة الإسرائيلية لعام 1996 قسماً كبيراً من النفقات المقررة (نحو الثلث)، لتسديد خدمات دين متراكم، وصل كما ذكرنا سابقاً إلى 24 مليار دولار في نهاية عام 1995؛ كما خصصت الموازنة 28 ٪ لبند الخدمات الاجتماعية، للإبقاء أيضاً على مستوى خدمات متميز في إسرائيل. وتوقعت موازنة 1996 عجزاً مقداره 3.4 مليار دولار، أي أكثر من 2.5 ٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام المذكور، في مقابل عجز في الموازنات السابقة، وصل إلى 2.7 ٪ عام 1995، و 1 ٪ عام 1994، و 2.8٪ عام 1993، و 2.9 ٪ عام 1992. وتبعاً لاتجاهات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، ارتفع الناتج المذكور من 61 مليار عام 1991 إلى 68 مليار دولار عام 1993، وإلى نحو 79 مليار دولار في نهاية عام 1994، ثم إلى 84 مليار دولار عام 1995، وأخيراً إلى 90 مليار عام 1996. وأظهرت الموازنة الإسرائيلية لعام 1996 الاحتفاظ بالهيكلية العامة

للموازنات الإسرائيلية. فعلى الرغم من تراجع نسبة الاقتطاعات لبند الدفاع، مقارنة بالسنة السابقة، فإنها فاقت بالقيم المطلقة الاقتطاعات لهذا البند في السنوات السابقة [80]. أما بالنسبة إلى موازنة عام 1997، والتي بلغت قيمتها 63 مليار دولار، فقد احتوت بنوداً للإنفاق تقدر قيمتها بنحو 62.8 مليار دولار، في مقابل 59.6 مليار دولار هي قيمة الإيرادات في العام المذكور، أي أن هناك عجزاً يقدر بنحو 3.2 مليار دولار. ويمكن أن يرتفع هذا العجز بعد أن تم إقرار زيادة في ميزانية الدفاع بمبلغ 66.7 مليون دولار. وقد كان توزيع النفقات في الموازنة الإسرائيلية لعام 1997 كالآتي [81]:

أولاً: 32 ٪ منها مخصص لسداد خدمة الديون، في مقابل 32.2 ٪ في موازنة 1996.

ثانياً: تستحوذ الخدمات الاجتماعية على نحو 38 ٪ من الموازنة، أي نحو 24 مليار دولار، في مقابل 28 ٪ في الموازنة الإسرائيلية لعام 1996. وقد ارتفعت النفقات المخصصة للخدمات الاجتماعية في موازنة 1997 نتيجة صدور قانون التأمين الصحي الجديد الذي بدأ تفعيله في أيار / مايو 1996.

ثالثاً: تبلغ ميزانية الدفاع المباشرة من النفقات 11 مليار دولار، يضاف إليها 1.2 مليار دولار للشرطة، أي أن موازنة الدفاع هي 19.4 ٪ من الموازنة الإسرائيلية لعام 1997، مقابل 16.5 ٪ عام 1996، بزيادة مقدارها 2.9 ٪. وإذا أخذنا في الاعتبار الموازنات غير المباشرة المخصصة للاستيطان والشوارع الالتفافية لربط المستوطنات التي تم زرعها في الضفة الغربية، فإن

أرقام ميزانية الدفاع سترتفع بشكل ملحوظ؛ إذ بدأ التخطيط في حكومة الليكود الحالية لإنشاء 8 مستوطنات في الضفة، وإقامة نحو 1800 وحدة سكنية، فضلاً عن التخطيط لرفع مجموع المستوطنين في الأراضي الفلسطينية ليصل إلى ما بين 300 ـ 500 ألف مستوطن خلال السنوات الثلاث القادمة. وقد أظهرت الموازنة الإسرائيلية لعام 1997 أن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، سيصل في نهاية العام المذكور إلى 92.7 مليار دولار، أي أن الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل خلال السنوات الأولى من التسعينيات يقارب 17 ٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية.

وعكست معطيات الموازنة الإسرائيلية لكل من عامي 1996 و1997 حقائق أساسية، وهي احتفاظ الموازنتين المذكورتين بكل خصائص الموازنات الإسرائيلية السابقة قبل بدء عملية السلام؛ فأولت الموازنات الجديدة أهمية خاصة لبند الدفاع، وسداد الديون، والخدمات الاجتماعية. وبذلك استهدفت الإبقاء على الجاهزية العسكرية العالية في إسرائيل، فضلاً عن المحافظة على مستوى معيشة مرتفع للفرد الإسرائيلي؛ بل رفعه في سياق الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة لاجتذاب المزيد من يهود العالم وتوطينهم في إسرائيل والأراضي العربية المحتلة.

إضافة إلى ذلك، يمكن إبراز أهم ملامح الأداء الاقتصادي الكلي في إسرائيل خلال عام 1996؛ فقد أشارت صحيفة معاريف الإسرائيلية بتاريخ 1/ 4/ 1997 إلى أن الدخل القومي قد ارتفع في عام 1996 بنسبة 4.4 ٪ مقابل 7.1 ٪ عام 1995، ووصل إلى حوالي 93 مليار دولار، وبذلك بلغ

متوسط الدخل للفرد الإسرائيلي في عام 1996 حوالي 16.8 ألف دولار. لكن بعض الأزمات واكبت هذا التطور في الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ بلغ التضخم النقدي في العام المذكور 10.6 ٪ مقابل 8.1 ٪ عام 1995، وحوالي 14.5 ٪ عام 1994، ووصلت قيمة العجز في ميزان المدفوعات إلى 9.4 مليار دولار عام 1996 بنسبة مقدارها 5.1 ٪ من الدخل، ووصل العجز إلى الذروة بواقع 4.7 ٪، على الرغم من وجود هدف للعجز المحلي للعام 1996 قدر بحوالي 2.5 ٪ من الدخل. وقد اتضحت بوادر التباطؤ في الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية عام 1996؛ فالاستهلاك الفردي ارتفع بحوالي 5.5 ٪، وارتفعت الاستثمارات بنسبة 7.4 ٪، في حين انخفض الناتج العام بحوالي 0.2 ٪ عام 1996 بعد ارتفاع مقداره 0.5 ٪ عام 1995، وتراجعت نسبة البطالة من 10٪ عام 1993 إلى 6.7 ٪ عام 1996، وبقيت هذه النسبة حتى الربع الأول من عام 1997. ويتوقع مصرف إسرائيل نمواً في الناتج المحلي الخام أدنى من 4 ٪ خلال عام 1997، مقابل 6 ٪ سنوياً منذ بداية التسعينيات، في حين قامت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بدور المحرك للنمو خلال تلك الفترة، فعلى مدى ثلاث سنوات ازدادت هذه الاستثمارات بمقدار ثلاثة أضعاف، وبلغت 2.7 مليار دولار في عام 1996.

ثالثاً: تقييم الأداء
واتجاهات التنمية البشرية في إسرائيل

1 ـ عناصر القوة والضعف في هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي

كان لاهتمام أصحاب القرار في إسرائيل بالبحث العلمي والتطوير منذ أوائل الخمسينيات، الأثر البالغ في رفع معدلات النمو الاقتصادية الإسرائيلية، وذلك لمواكبة متطلبات الهجرة من استيعاب وإسكان، والإبقاء على مستوى معيشة مرتفع. فقد أنفق الكيان الصهيوني على سبيل المثال لا الحصر 5.8 ٪ من ناتجه المحلي على التعليم سنوياً خلال الفترة 1992 - 1996.

وقد كان للخبرات البشرية بين المهاجرين اليهود منذ عام 1948، دور أساسي في رفع إنتاجية العامل في مختلف القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية، وتكتمل دائرة عناصر القوة في الاقتصاد الإسرائيلي عند إبراز دور المساعدات الأمريكية منذ عام 1951، والتي بلغت قيمتها بشكل تراكمي كما أشرنا، 65 مليار دولار في نهاية عام 1996، إذ كان لهذه المساعدات أثر إيجابي في حل العديد من المشكلات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة 1951 - 1996؛ ناهيك عن تمويل هذه المساعدات للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية حتى تقوم بمهامها المناطة بها.

إن تداخل عناصر القوة في هيكلية الاقتصاد الإسرائيلي، أدى إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإسرائيلي الإجمالي. ففي حين زاد مجموع السكان في إسرائيل خلال الفترة 1991 - 1996 بنسبة 13 ٪،

كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي خلال الفترة نفسها 47.5 ٪، أي أن هناك زيادة متحققة في الناتج المذكور، تفوق الزيادة في مجموع السكان بمقدار 34.5 ٪. وبالأرقام المطلقة، فإن مجموع سكان إسرائيل من يهود وعرب ارتفع من 5.06 مليون نسمة عام 1991 إلى 5.72 مليون نسمة عام 1996، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المذكورة من 61 مليار دولار إلى 90 مليار دولار، أي أن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من 12100 دولار عام 1991 إلى 15700 دولار عام 1996.

ولكن على الرغم من وجود عناصر القوة في الاقتصاد الإسرائيلي التي أدت إلى دفعه، فإن هذا الاقتصاد ما زال يعاني أزمات مستعصية، في مقدمتها الديون الخارجية التي بلغت كما أشرنا 24 مليار دولار عام 1995، وكذلك العجز الآخذ بالتصاعد في الميزان التجاري الإسرائيلي، والذي بلغ في عام 1995 حوالي 10 مليارات دولار، ثم ارتفع إلى 12 مليار دولار في عام 1996 [82]. ومن عناصر الضعف أيضاً التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي ارتفاع معدلات البطالة التي تراوحت بين 9 ٪ عامي 1990 و1991، و 11 ٪ عام 1992، ثم ارتفعت إلى 14 ٪ خلال عامي 1993 و1994.

ونتيجة ارتفاع الأسعار، فقد وصل معدل التضخم إلى 15 ٪ عام 1994، في حين كانت خطة الحكومة تقضي بألا يتجاوز 8 ٪[83]. وقد عانت إسرائيل من ارتفاع في الأسعار نتيجة الإنفاق الكبير على الاستهلاك. وواجه الاقتصاد الإسرائيلي أزمات حقيقية في النصف الأول

من التسعينيات من جراء ذلك؛ فوصلت معدلات التضخم إلى ذروتها. وتعالت أصوات كثيرة في إسرائيل لاستعمال الدولار الأمريكي عوضاً عن العملة المحلية، إلا أن المساعدات الأمريكية الطارئة ساهمت في الحد من التضخم، وبلغ معدله بالمتوسط خلال الفترة 1980 ـ 1993 حوالي 70.4٪، وكانت ذروته عام 1985 [84]. والجدير بالذكر، أن معدل التضخم قد وصل في العام المذكور إلى 400٪، ثم تراجع إلى 15٪ عام 1994 ثم إلى 9.5٪ عام 1995.

ومن عناصر الضعف في الاقتصاد الإسرائيلي أيضاً سوء توزيع الدخل في إسرائيل، على الرغم من تحقيقه معدلات نمو مرتفعة. فقد أدى هذا العنصر، إضافة إلى البطالة، إلى ارتفاع عدد الفقراء في إسرائيل ليصل إلى 648 ألف شخص عام 1993، مقابل 616 ألف شخص عام 1992، و 652 ألف شخص عام 1991. ومن مجموع الفقراء في عام 1993 كان هناك 279 ألف طفل، كما وصل عدد الأسر الواقعة دون خط الفقر إلى أكثر من 183 ألف أسرة، وهذا يعادل 16.7٪ من السكان، بعد أن كان عددها عام 1992 يقدر بحوالي 174 ألف أسرة[85]. ولا تعكس المعطيات المذكورة أبعاد الفقر لدى جميع السكان في إسرائيل، فهي تقدر بين العرب بـ 45٪، وقدر خط الفقر للفرد في إسرائيل في نهاية عام 1993 بنحو 800 شيكل شهرياً، وللزوجين مع ولدين 2370 شيكلاً شهرياً، أي حوالي 790 دولاراً[86].

وإضافة إلى عناصر القوة والضعف في الاقتصاد الإسرائيلي، فقد تصبح المساعدات الأمريكية في المدى البعيد عنصراً من عناصر الضعف

للاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ بات الرأي العام الأمريكي متذمراً من دفع ضرائب باهظة للمساعدات الأمريكية الخارجية، ومن بينها تلك المتجهة إلى إسرائيل، ناهيك عن ظهور أصوات في الكونجرس تدعو إلى الحد من تلك المساعدات، بعد التغير الحاصل في الدور الإسرائيلي في إطار المصالح الشرق أوسطية منذ بداية العقد الحالي، نتيجة لانهيار المنظومة الاشتراكية، وانتهاء الحرب الباردة.

2. اتجاهات التنمية البشرية في إسرائيل

أولى أصحاب القرار في إسرائيل أهمية فائقة لربط التنمية البشرية بالتنمية الاقتصادية؛ إذ تهدف التنمية البشرية في إسرائيل إلى توسيع خيارات السكان؛ ومن حيث المبدأ، يمكن أن تكون هذه الخيارات بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت. ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة التي أكدت عليها تقارير التنمية البشرية في العالم، والصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الفترة 1990 ـ 1996، تنص على أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية، وأن يكتسب معرفة، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة جيد.

وقد استطاعت إسرائيل من خلال النمو السريع لناتجها المحلي الإجمالي- مع استغلال كل مساعدة مالية أو هبة ممنوحة عن طريق بعض الدول وأبناء الجاليات اليهودية في الخارج - أن توجِّه المزيد من النفقات للخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم، الأمر الذي أدى إلى تحسين معدلات التنمية البشرية، والعمر المتوقع، ومعدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار، إضافة إلى متوسط دخل الفرد في إسرائيل من إجمالي الناتج

المحلي، وتحسين معدلات أخرى، مثل معدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدل الولادات في المشافي. فارتفع العمر المتوقع للفرد في إسرائيل من 69 عاماً في سنة 1960 إلى 77 سنة في نهاية عام 1995، أي بزيادة مقدارها 12 ٪. ووصل متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإسرائيلي إلى 14530 دولاراً سنوياً في عام 1994، وتراوح معدل النمو السنوي في نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج القومي الإجمالي بين 3.7 ٪ خلال الفترة 1965 - 1980 و 2.3 ٪ خلال الفترة 1985 - 1994، وبلغ معدل التعليم بين الكبار في نهاية عام 1995 حوالي 92 ٪.

ومن المؤشرات الأخرى على تطور معدلات التنمية البشرية في إسرائيل تراجع معدل وفيات الأطفال الرضع، من 32 بالألف عام 1960 إلى 7 بالألف عام 1995، وكذلك تراجع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من 39 بالألف إلى 9 بالألف خلال السنوات المذكورة. وقد ساعد على تراجع معدلات الوفيات المذكورة ارتفاع نسبة المحصنين من الأطفال في عمر سنة واحدة في إسرائيل. فخلال السنوات 1992 - 1995، كانت نسبة المحصنين من هؤلاء الأطفال 92 ٪ للقاح الثلاثي، و 93 ٪ لشلل الأطفال، و 14 ٪ للقاح الحصبة[87]. ونتيجة لتحسن الوضع الصحي، من خلال نفقات الحكومة على القطاع الصحي، لم يتجاوز معدل الوفيات العام لكل ألف من سكان إسرائيل 7 بالألف في نهاية عام 1993.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن النفقات الحكومية الإسرائيلية بشكل عام كانت خلال الفترة 1990 - 1995 على النحو التالي[88]:

1. استأثر قطاع الصحة بـ 6 ٪ من إجمالي النفقات.
2. استأثر قطاع التعليم بـ 14 ٪ من النفقات الحكومية خلال الفترة المذكورة.
3. وكانت النفقات على الدفاع 19 ٪ من إجمالي النفقات الحكومية خلال الفترة نفسها.

ومن المؤشرات الدالة على تطور أداء القطاع الصحي في إسرائيل، نسبة الولادات تحت إشراف طبي مؤهل؛ فقد بلغت خلال الفترة 1990 - 1996 حوالي 99 ٪ من إجمالي الولادات، ولذلك كانت معدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة في إسرائيل من أخفض المعدلات في العالم، فلم تتعد 7 وفيات لكل 100 ألف ولادة في سنة 1990، على سبيل المثال لا الحصر.

من المعطيات السابقة، يمكن التأكيد على أن إسرائيل عبر التطور الملحوظ لمعدلات التنمية البشرية، على مستوى العمر المتوقع، ودخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو القومي، وكذلك معدلات معرفة القراءة والكتابة، استطاعت أن تتبوأ المرتبة الحادية والعشرين في دليل التنمية البشرية لعام 1995، والمرتبة الرابعة والعشرين في دليل التنمية البشرية لعام 1996، فوصلت قيمة دليل التنمية البشرية (Quality of life index) لإسرائيل في تقرير التنمية البشرية لعام 1996 إلى 0.908. في حين تبوأت كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، المراتب الثلاث الأولى؛ فبلغت قيمة دليل التنمية البشرية لهذه الدول على التوالي، نتيجة لأوزان معدلات التنمية البشرية، 0.951 و 0.940 و 0.933، أي أن التنمية

البشرية في إسرائيل تعد مرتفعة، حسب مقاييس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أما في العالم العربي فقد بلغت قيمة دليل التنمية البشرية بالمتوسط لجميع الدول العربية 0.633، أي أنها تقع ضمن الأقاليم والدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. ولم تحقق إلا أربع دول عربية، هي الإمارات والكويت وقطر والبحرين مكانة مهمة في ترتيب دليل التنمية البشرية، واعتبرت الدول المذكورة من بين الدول التي تتميز بتنمية بشرية مرتفعة. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن معدلات التنمية البشرية في العالم العربي، كانت كما يلي(89):

1. بلغ العمر المتوقع 62.1 سنة.
2. بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار 68.7٪، وتتفاوت هذه النسبة بين دولة عربية وأخرى.
3. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4513 دولاراً سنوياً، ويتفاوت هذا الرقم بين دولة عربية وأخرى، فيصل إلى نحو 20 ألف دولار في بعض دول الخليج العربية، في حين لا يتعدى 300 دولار في بعض الدول العربية الأفريقية.

ويظهر مما تقدم أن هناك علاقة طردية كبيرة بين تطور الوضع الاقتصادي في إسرائيل، وتطور معدلات التنمية البشرية، خاصة وأن إسرائيل تحاول تخصيص نفقات كبيرة من أجل الإبقاء على مؤشرات تنمية بشرية عالية، سواء في الصحة، أو التعليم، أو النفقات العامة الأخرى؛ لتبقى عوامل

الجذب المحلية قائمة في ظل توقعات هجرة يهودية قادمة من دول العالم. وبشكل عام، فإن الاختلاف البسيط في الأرقام والمؤشرات حول التنمية البشرية في إسرائيل، عائد بشكل أساسي إلى اختلاف مصادر هذه الأرقام. وبغض النظر عن تلك المصادر، فإن الاتجاه العام للتنمية البشرية منذ تأسيس إسرائيل وحتى النصف الأول من التسعينيات، هو الزيادة في المعدلات المحددة لتلك التنمية؛ وإن التنمية البشرية المرتفعة تؤدي بدورها إلى تطور الأداء الاقتصادي، عبر زيادة الإنتاجية للفرد والأسرة والمجتمع في إسرائيل، وترتفع القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي تتحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، وهكذا دواليك.

رابعاً : دور إسرائيل في النظام الشرق أوسطي المقترح

1 ـ الاقتصاد الإسرائيلي والنظام الشرق أوسطي

أعلن ثيودور هرتزل، الأب الروحي للحركة الصهيونية، في مؤتمر بازل الصهيوني الأول في 29 ـ 31 آب/ أغسطس 1897، أن إقامة الوطن القومي اليهودي، تواجه تحديات كبرى، تتطلب بدء العمل الفوري، حتى تصل الحركة الصهيونية بعد خمسين عاماً من الآن إلى الوطن الذي تتطلع إليه. وقد صدق حدس هرتزل بقيام الدولة العبرية في 15 أيار/ مايو 1948، ومن ثم الدخول في صراعات عنيفة ودموية مع جيرانها العرب. ولكن بعد مضي 50 عاماً على إنشاء إسرائيل مسيطرة على 78٪ من مساحة فلسطين، يبدو أن حدس هرتزل لم يصدق هذه المرة، من حيث توقُّع الوصول إلى علاقات طبيعية وحميمة بين إسرائيل والعرب بعد خمسين عاماً من إنشاء الكيان اليهودي؛ على الرغم من دخول إسرائيل والأطراف العربية (منظمة التحرير الفلسطينية، سوريا، الأردن، ولبنان) في مباحثات عملية سلام معقدة، بدأت خطواتها الأولى في العاصمة الإسبانية مدريد، مع نهاية عام 1991[90].

ومنذ ذلك الوقت، كثر الحديث عن "نظام شرق أوسطي" جديد يكون مدخلاً إلى السلام وتحقيق "الرفاهية الاقتصادية" في المنطقة، ضمن إطار هندسة اقتصادية وسياسية جديدة. وقد حدد شمعون بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، معالم "السلام" القادم في الشرق الأوسط على أنه: "أولاً وقبل كل شيء، هندسة معمارية ضخمة، هندسة تاريخية لبناء

شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي، ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد، العصر الذي لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة"[91]. وأكد بيريز أمام البرلمان الأوربي في ستراسبورج بتاريخ 9 آذار/ مارس 1993 ضرورة بناء "شرق أوسط جديد" من خلال إنشاء "سوق شرق أوسطية مشتركة (Middle East Common Market)، تقوم على أساس المياه والسياحة، مثلما قامت السوق الأوربية المشتركة على الفحم والصلب"[92].

ويقودنا هذا العرض إلى العودة نحو انطلاق مفهوم "الشرق الأوسط" في الأساس، إذ كان مفهوماً بريطانياً ذا بعد استراتيجي عسكري فقط، ولم يتضمن أي محتوى حضاري أو ثقافي أو سيادي. وعندما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية، كانت تستهدف ثلاثة أمور[93]:

أولاً: إحلال هذا المفهوم محل مصطلح العالم العربي.

ثانياً: دمج إسرائيل في إطار المنطقة.

ثالثاً: دمج دول الجوار الجغرافي للعرب (تركيا، إيران، وربما أثيوبيا) في الإطار نفسه، وربطه بالولايات المتحدة الأمريكية.

فمشروع السوق الشرق أوسطية، فكرة قديمة متجددة، ونسخة متطورة من حلم ثيودور هرتزل الذي تخيل قيام كومنولث شرق أوسطي، تكون فيه إسرائيل المركز الأساسي للتحديث التقني والبحث العلمي والخبرة التقنية. والسوق الشرق أوسطية هي نسخة طبق الأصل تقريباً عن مشروع

ميريدور (وزير الاقتصاد في حكومة بيجن)، الذي وصفته صحيفة معاريف الإسرائيلية في 23 تموز / يوليو 1977، بمشروع مارشال الموسع للشرق الأوسط[94].

وهكذا، خرج الحديث في بداية التسعينيات عن "النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد" و "السوق الشرق أوسطية" من الدوائر الضيقة لمراكز البحوث المتخصصة، ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وإسرائيل، ليجري الترويج له على نطاق واسع في المنطقة العربية، على الصعيدين الفكري والسياسي، بهدف تسويق تلك المفاهيم والمخططات الاستراتيجية الجديدة.

2 ـ التصورات إزاء النظام الشرق أوسطي

تكاد تتفق معظم التصورات والسيناريوهات، في الولايات المتحدة الأمريكية، والأمانة العامة للمفوضية الأوربية، والبنك الدولي، على أن النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد، سوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات رئيسية[95]:

المستوى الأول: إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي يجمع الأردن والكيان الفلسطيني الوليد وإسرائيل، على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين "دول البينيلوكس" الأوربية الثلاث، ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج).

المستوى الثاني: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر (Free Trade Area)، وتضم كلاً من: مصر، إسرائيل، الكيان الفلسطيني، الأردن، سوريا، لبنان، على أن تنتهي الترتيبات الخاصة بها في حدود عام 2010.

المستوى الثالث: إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي، تشمل بالإضافة إلى "منطقة التبادل التجاري الحر" دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يتم في إطارها حرية انتقال رؤوس الأموال.

وتتداخل المستويات المذكورة بحيث يفضي الواحد منها إلى الآخر، وتعتبر "المفاوضات متعددة الأطراف" الآلية الفعالة لإقامة النظام الشرق أوسطي المقترح، من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة. فكما هو معروف، تغطي تلك المفاوضات قضايا المياه، والتنمية، والتعاون الإقليمي، والبيئة، والحد من التسلح، وقضية اللاجئين. وتعتبر لجنة "التنمية والتعاون الإقليمي" هي اللجنة المسؤولة عن الوصول إلى ترتيبات واتفاقات اقتصادية ومشروعات إقليمية، ترسي قواعد مقومات "النظام الشرق أوسطي الجديد"[96].

ولإخراج التصورات إلى حيز الوجود، لا بد من مشروعات ربط إقليمي من أجل السيطرة الإسرائيلية. وقد انصبت اهتمامات المشاريع الشرق أوسطية المطروحة في مجال التعاون الإقليمي على الأمور التالية[97]:

1. إنشاء خمسة ممرات بتكلفة تصل إلى 60 مليون دولار تخترق فلسطين من الغرب إلى الشرق، وتربط إسرائيل بالضفة الغربية، ثم بالأردن.
2. إنشاء خط البحر الميت ـ خليج إيلات.
3. إنشاء خط سكة حديد على امتداد الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، أي خط السويس ـ إسرائيل ـ بيروت بتكلفة 600 مليون دولار.

4 . إقامة مشاريع للتعاون المشترك في مجالات السياحة والتعليم والطب؛ ففي إسرائيل أفضل الجامعات في المنطقة، وأفضل الخدمات الطبية والسياحية.

5 . إعادة تشغيل خط التابلاين الواصل إلى مصفاة حيفا.

6 . التنقيب المشترك عن النفط، وتطوير مصادر بديلة من الطاقة.

7 . إقامة منشآت ومحطات لتحلية مياه البحار.

8 . جر 1 ٪ من مياه النيل إلى إسرائيل، أي ما يعادل 800 مليون متر مكعب سنوياً.

9 . الربط التقاطعي للشبكات الكهربائية الإقليمية.

وستحاول إسرائيل تجنب "الاعتماد المزدوج" في المياه والنفط، وهي مشكلة سياسية في الدرجة الأولى. في حين أن العلاقات التجارية المفتوحة مع الدول العربية في سياق النظام الشرق أوسطي ستقدم لإسرائيل ميزتين[98]:

أولاً: سيزيد العرض في معظم قطاعات الإنتاج الإسرائيلية.

ثانياً: ستسمح هذه الزيادة بالاستفادة من خفض كلفة الإنتاج، التي ستسهل بدورها منافسة السلع الإسرائيلية للسلع والمنتجات العربية في الأسواق العربية نفسها. وإذا تحققت هاتان الميزتان فسوف تتمكن إسرائيل من تصدير سلع وخدمات بقيمة 15 مليار دولار في نهاية القرن العشرين (من بينها 6000 جهاز حاسوب)، وسيكون معظم الإسرائيليين من

خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والعالية. وبناء على مشروعات الربط الإقليمي، فإن نجاح خطوات المشروع - إذا تمت حسب المخطط لها - ستمكن إسرائيل من جني مزايا مباشرة، أهمها:

1 . إلغاء المقاطعة العربية.

2 . تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية التي كانت إلى فترة قصيرة تلتزم ببنود المقاطعة العربية.

3 . خفض عبء خدمة الاحتياط.

4 . خفض نصيب الإنفاق العسكري في الناتج القومي، وفي الموازنة العامة.

وفي المدى المتوسط، ستسعى إسرائيل إلى السيطرة على خمسة مجالات رئيسية في العالم العربي تحت شعار "التعاون الإقليمي"؛ وهذه المجالات هي: الأسواق، والنفط، والمياه، والتمويل، والعمالة العربية الرخيصة.

3ـ ملامح النظام الشرق أوسطي

مع انعقاد مؤتمر الدار البيضاء للتنمية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، في نهاية عام 1994، والمؤتمر الاقتصادي الذي عقد في عمّان عام 1995، وفي مؤتمر القاهرة الذي عقد في نهاية عام 1996، ومن المداولات الحاصلة، يمكن استشراف أهم ملامح النظام الشرق أوسطي وتلخيصها بما يلي[99]:

أولاً: الطابع المؤسسي؛ إذ يستهدف المشروع الشرق أوسطي إقامة نظام جديد على أسس وظيفية ـ اقتصادية ـ إقليمية، بدلاً من قيام نظام على أسس

ثقافية ـ حضارية ـ عربية . وكان مارتن أنديك ، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط ، قد أكد على السعي الأمريكي إلى "إعادة هيكلة المنطقة وعدم التعامل معها كأجزاء" . وقد ركز إعلان المبادئ الأمريكي – الذي قدمه روبرت بيللترو ، مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق ، إلى اجتماع اللجنة التوجيهية للمفاوضات المتعددة الأطراف الذي عقد في تونس في نيسان / إبريل 1994 – على أهمية إقامة مؤسسات إقليمية في المنطقة . وقد تمت الإشارة في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر الدار البيضاء ، إلى ضرورة إقامة بنية مؤسسية متفوقة سياسية ـ اجتماعية ـ اقتصادية ؛ كما تحدث المشروع الإسرائيلي المقدم إلى المؤتمر المذكور عن التكامل الاقتصادي الإقليمي ، من خلال مؤسسات إقليمية للتخطيط والإدارة ، في نطاق السعي إلى دمج الشرق الأوسط ، وإقامة كيان إقليمي على غرار السوق الأوربية المشتركة .

وفي نطاق الاجتماعات المذكورة ؛ جرى الحديث عن تأسيس المؤسسات والهيئات الإقليمية الآتية[100] :

1 . إنشاء مجموعة اقتصادية .

2 . إقامة غرفة تجارة إقليمية .

3 . إنشاء مكتب لتنشيط السياحة الإقليمية .

4 . دراسة جدوى إنشاء مصرف للتنمية وتمويل المشروعات .

5 . تشكيل لجنة توجيهية ، من ممثلي الحكومات وممثلي القطاع الخاص المشاركين في المفاوضات المتعددة الأطراف .

6 . تشكيل أمانة تنفيذية لمساعدة اللجنة التوجيهية ، يكون مقرها المغرب ، لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

7 . العمل على إقامة مجلس للأعمال يضم رجال الأعمال ، لتقوية الاتصالات والمبادلات ، وتبادل المعطيات ، وتنمية استثمارات القطاع الخاص .

8 . تم الاتفاق على عقد اجتماعات دورية لهذه اللجان والمؤتمرات والهيئات .

ثانياً : مشاريع البنى التحتية ؛ وترتكز حسب التصورات المختلفة على شبكة واسعة من مشروعات البنى التحتية – كنا أشرنا إليها – من شأنها تعميق الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة ، وربطها بالنظام الإقليمي ربطاً محكماً ، تجعل الانفكاك عنه ليس بالأمر السهل . وما السوق الشرق أوسطية إلا أحد عناصر النظام الشرق أوسطي المقترح ، ومن الخطأ النظر إلى هذه السوق باعتبارها الهدف الأساسي من قيام النظام المذكور ، أو أن هذه السوق تمثل بحد ذاتها هذا النظام . صحيح أن العامل الاقتصادي بات يضطلع بدور مقرر في العلاقات الدولية ، إلا أن الاستهدافات الحقيقية لقيام النظام الشرق أوسطي ، أكبر من العامل الاقتصادي ؛ إذ إن الهدف الحقيقي من النظام هو السعي إلى تغيير هوية المنطقة ، أي إلغاء هويتها العربية الإسلامية وتعميق تجزئتها ، لضمان تبعيتها للمصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية . فالنظام هو الإطار السياسي المحدد للسوق والموجه إلى زيادة فعالية وتفاعل أطرافه . وبالتالي يجب عدم اختزال القضية في إطار اقتصادي فحسب ، وإنما يبرز وعيها في بعدها

السياسي الثقافي الأشمل، لأهمية ذلك في صياغة استراتيجية عربية بديلة.

ثالثاً: مجالات التعاون الاقتصادي؛ وتشمل تعزيز التبادل التجاري بين دول الشرق الأوسط على أساس فتح الحدود والأسواق، وكذلك خلق آليات لتمويل مشروعات اقتصادية في مجالات السياحة والزراعة والصناعة والخدمات.

رابعاً: التمويل؛ إذ تلحظ المقترحات تمويل الاستثمارات في المنطقة من خلال إنشاء مصرف إقليمي للتنمية، وإشراك القطاع الخاص أيضاً في تمويل هذه الاستثمارات. وهذا ما اتضح في توصيات المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية التي عقدت في الدار البيضاء عام 1994، وفي عمّان عام 1995، وفي القاهرة عام 1996.

خامساً: ركزت الخطط المتعلقة بالتنمية والاستثمار في إطار المشروع الشرق أوسطي على أهمية تعزيز دور القطاع الخاص في التخطيط والإدارة والاستثمار والتسويق، وهذا ما عبر عنه التقرير الصادر عن جامعة هارفرد حول اقتصادات السلام، وكذلك الدراسات التي أعدها البنك الدولي.

4- موقع إسرائيل في النظام المقترح

يحيط بالدور الاقتصادي الإسرائيلي في إطار النظام الشرق أوسطي والسوق شرق أوسطية المقترحة، التباس بين الاقتصاديين والمتتبعين لطروحات النظام المقترح والتصورات المختلفة؛ حيث ظهرت مواقف تبالغ بهذا الدور من جهة، ومواقف تدعو للتقليل من شأنه من جهة أخرى.

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن الاستهداف الرئيسي من انخراط إسرائيل بهذه السوق، عدا عن الوظيفة السياسية، هو إفساح المجال أمام إطلاق آليات النمو للبنى الاقتصادية الإسرائيلية؛ فهذه البنى تواجه أزمات في سياق تطورها (ذكرناها في مباحث سابقة من هذه الدراسة)، وخاصة ضمن السوق المحلية الإسرائيلية، إذ لم تتعد - في أحسن الأحوال - 5.7 مليون مستهلك في نهاية عام 1996، فضلاً عن الحاجة لليد العاملة، ومجالات الاستثمار المحدودة، أي أن هذه العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية في إطار السوق المقترحة، من شأنها إطلاق الاقتصاد الإسرائيلي، وإعادة هيكلته كاقتصاد طبيعي في المنطقة، وهذه هي النقطة الأهم في الموضوع.

بالإضافة إلى ذلك، هناك استهدافات أخرى لانخراط إسرائيل في السوق الشرق أوسطية، في مقدمتها محاولة تأمين مقومات الحياة لإسرائيل، ورفع مستوى المعيشة فيها للإبقاء على عوامل الجذب المحلية للمهاجرين اليهود، دون الاعتماد على المساعدات الخارجية ما أمكن ذلك. ومثل هذه السوق قد تؤمن لإسرائيل مقومات كثيرة، مثل المياه، والطاقة، والسوق الاستهلاكية الكبيرة، والعمالة الرخيصة، والأموال، وفتح القنوات الاستثمارية. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن الاستثمارات الخارجية، غير المالية، للشركات الإسرائيلية قد بلغت 700 مليون دولار في السنة الواحدة خلال السنوات 1993و1994 و1995 [(101)]. في حين بلغت قيمة الاستثمارات المالية الأجنبية في الممتلكات الإسرائيلية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 1996 حوالي 19.5 مليار دولار، أي بزيادة 7.3٪ أو ما يعادل 1.3 مليار دولار خلال

الفترة الموازية من عام 1995، وكان ثلثا الزيادة في الأسهم الإسرائيلية، والثلث الباقي ودائع بالعملة الصعبة في المصارف الإسرائيلية[102].

وفي الاتجاه الأول، فإن المبالغة في إمكانات الاقتصاد الإسرائيلي، وقدرته على التغلغل في البنى الاقتصادية العربية، والهيمنة عليها، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات في هذا الاتجاه أمر مستحيل لعدة أسباب؛ إذ من الصعوبة بمكان على اقتصاد كالاقتصاد الإسرائيلي استيعاب القطاعات الاقتصادية العربية وهضمها، فهذا الأمر غير دقيق. وربما تستفيد إسرائيل أساساً من الترويج لصناعاتها الإلكترونية والكهربائية الآخذة بالنمو كما ذكرنا، ولكنها لن تستطيع على وجه التحديد منافسة الصناعات العربية الأقل كلفة والأوسع انتشاراً، ولن تستطيع أصلاً تلبية حاجات هذه السوق بسبب طبيعة هيكليتها.

وفي الاتجاه الآخر، فإن التقليل من شأن الاقتصاد الإسرائيلي وإدارة الظهر له، أمر غير واقعي؛ حيث يتمتع هذا الاقتصاد بعدد من عناصر القوة، مثل طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي، واتجاهات التنمية البشرية في إسرائيل، والإنتاجية العالية، وتقدم السوق المصرفية؛ إذ يرتكز القطاع المصرفي الإسرائيلي حالياً على حجم اقتصادي ومالي كبير يصل فيه حجم الودائع إلى 90 مليار دولار[103].

هذه المقدمات الاقتصادية ستضفي ميزات نوعية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي في إطار الدول المنخرطة في السوق الشرق أوسطية المقترحة، ولكن هذا التفوق الذي ستضمنه له الولايات المتحدة الأمريكية، يختلف

عن الهيمنة الاقتصادية، فهذا ما لا قدرة للاقتصاد الإسرائيلي عليه، إلا إذا كان المقصود بالهيمنة تفوق إسرائيل في بعض المجالات، مثل صناعة الإلكترونيات، وتطور أداء المصارف، والاتصالات، والمواصلات البرية والبحرية والجوية في إسرائيل، هذا فضلاً عن تطور تكوين رأس المال البشري فيها، وارتفاع معدلات التنمية البشرية مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول العربية (كما هو موضح في الجدول رقم 5 بالملحق). وهكذا، فإن المنطقة العربية ستصبح وفق النظام الاقتصادي المقترح، والمستمد من التقسيم الدولي للعمل، منطقة خدمات وسياحة، ومصدراً للعمالة الرخيصة وللموارد المالية، وسوقاً استهلاكية واسعة، من المتوقع أن يصل عدد المستهلكين فيها إلى حوالي 300 مليون نسمة بحلول عام 2000.

يتضح مما تقدم من تصورات حيال النظام الشرق أوسطي أن من أولى استهدافاته إيجاد بدائل شرق أوسطية جديدة، عوضاً عن الهيئات العربية القائمة. وما اقتراح البنك الشرق أوسطي والشمال أفريقي في المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في الدار البيضاء وعمَّان والقاهرة في الأعوام 1994 و1995 و1996 على التوالي، إلا مؤشر مهم على ذلك. فالبنك الشرق أوسطي والشمال أفريقي يهدف إلى إلغاء دور الهيئات المالية العربية، وإلغاء مؤسسات عربية تقوم بدورها الاقتصادي، سواء في تشجيع التجارة العربية البينية، أو في تمويل تلك العملية، أو في تشجيع الاستثمارات وضمانها على المستويين القطري والقومي. ويكمن الهدف الاقتصادي الإسرائيلي من إقامة بنك شرق أوسطي شمال أفريقي في الاستفادة من مخصصات البنك المقترح، والتي تقدر بنحو خمسة مليارات دولار، من أجل خلق استثمارات جديدة في إسرائيل. أما الهدف السياسي الإسرائيلي

من خلق بدائل شرق أوسطية، فهو محاولة إزاحة وتغييب أي صورة من صور التنسيق العربي القائم أو الممكن حدوثه بين الدول العربية، والذي قد يظهر شخصية موحدة للعالم العربي، سواء على المستوى الاقتصادي أو على مستويات أخرى.

وتأسيساً على الأبعاد والمخاطر التي يتضمنها المشروع الشرق أوسطي الجديد - خاصة من حيث محاولات أصحاب هذا المشروع خلق وقائع جديدة، من شأنها تغييب الشخصية العربية في أكثر من صعيد - فإن صياغة استراتيجية اقتصادية عربية ملائمة للرد على التحدي الجديد بكافة أبعاده، باتت ضرورة ملحة تفرضها المتغيرات. ومؤسسات العمل العربي المشترك قائمة، وما زالت تقوم بدورها، ولا ينقصها إلا التفعيل. وعلى الرغم من مواجهة العالم العربي لكثير من الأزمات، وفي مقدمتها الفجوة الغذائية، والمديونية التي تصل إلى 200 مليار دولار، وهجرة الأدمغة، وكذلك هجرة نحو 800 مليار دولار من رؤوس الأموال العربية إلى خارج العالم العربي، فإن هناك عناصر قوة في الاقتصاد العربي تمكنه من خلال إرادة سياسية حقيقية من مواجهة جميع التحديات، ومن بينها الشرق أوسطية التي تستهدف الشخصية العربية بكافة أبعادها؛ فالعالم العربي يحتوي على قوى بشرية ضخمة من حيث العدد، إذ بلغ مجموع سكانه في نهاية عام 1996، 260 مليون نسمة[104]. ويمتلك العالم العربي 61.7٪ من إجمالي احتياطي النفط المؤكد عالمياً، و 21.5٪ من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، هذا فضلاً عن استئثاره بـ 27.6٪ من إجمالي إنتاج النفط الخام في العالم عام 1995، كما يستحوذ على 12.2٪ من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في العالم خلال عام 1994[105].

إن تهيئة الظروف العربية المحلية لعودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة، وإعادة توطينها، سوف تساعد على تعزيز عناصر القوة بالاقتصاد العربي في مواجهة التحديات التي فرضتها المتغيرات، ومن بينها استهدافات النظام الشرق أوسطي الجديد. كما تتطلب هذه المواجهة خلق آليات حقيقية لتشجيع ورفع نسبة التجارة العربية البينية لتتعدى 9.2٪ من إجمالي التجارة العربية الدولية؛ وهناك هيئات مالية عربية يمكن أن يستفاد من خبراتها ونشاطها في هذا الإطار، وخاصة صندوق النقد العربي وغيره من الهيئات المالية العربية القائمة. كما يجب إيلاء البحث العلمي العربي والتطوير مكانة خاصة، والاستفادة منه لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، وكذلك في مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية.

5. مستقبل الشرق أوسطية 1996 ـ 2000

بعد صعود الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل إثر الانتخابات العامة التي جرت يوم 29 أيار / مايو 1996، باتت التساؤلات كثيرة حول مستقبل الطروحات الشرق أوسطية؛ فحكومة الليكود بزعامة نتنياهو تستبعد واقعية طرح شمعون بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، حول الشرق أوسطية، ويرى الليكود أن الدول الأخرى المطروحة في إطار الشرق أوسطية غير مؤهلة عملياً للشراكة مع إسرائيل، ويرى في الوقت ذاته أن هناك إمكانية لحصد مكاسب اقتصادية من مشاريع يمكن تنفيذها في المنطقة، من خلال علاقات ثنائية مع بعض الدول العربية، وتعتقد حكومة نتنياهو أن انهيار المقاطعة العربية بشكل تدريجي، سيؤدي فيما بعد إلى تحسين أداء الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره، وتفضل هذه الحكومة البحث في قضايا الأمن، والمياه، والتسلح.

ولم تعول حكومة الليكود على تجارة مفتوحة مع الدول العربية؛ إذ يرى اقتصاديون في تجمع الليكود، أن علاقة تجارية مع هولندا على سبيل المثال لا الحصر، قد تكون أكبر حجماً من شبكة علاقات تجارية مع الدول العربية مجتمعة، وتعود في الوقت ذاته بفوائد جمة على الاقتصاد الإسرائيلي. وفي الاتجاه الأمريكي، ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية - بعد صعود الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل - تروج للمشروع الشرق أوسطي، وتسعى إلى تنصيب إسرائيل قطباً اقتصادياً منتظراً فيه، وترى الولايات المتحدة أن اندماج إسرائيل في مثل هذا النظام المقترح ربما يخفف من أعبائها على الاقتصاد الأمريكي في المدى البعيد.

استنتاجات

يمكن تسجيل بعض الاستنتاجات الأساسية، تبعاً لما جاء في المباحث المختلفة في دراستنا حول الاقتصاد الإسرائيلي، وتتركز حول ما يلي:

1. القرار السياسي في إسرائيل، بما يمثله من استيطان وسياسة سكانية وأمن، هو القرار الأساسي والمركزي، وكل ما عداه يأتي لخدمته، وخاصة الاقتصاد.

2. ارتفع مجموع اليهود في إسرائيل من 649600 يهودي عام 1948 إلى 4620000 يهودي عام 1996، وقد ساهمت الهجرة في رفع العدد بنحو 55.8 ٪، خلال هذه الفترة، ومن بين مجموع السكان يشكل العرب نسبة 19.2 ٪.

3. بلغ معدل النشاط الاقتصادي في إسرائيل 37.1 ٪ عام 1994، ويعتبر متدنياً مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول الصناعية، ومرد ذلك إلى استئثار المدارس الدينية بعدد كبير من الإسرائيليين في سن العمل.

4. مرّ الاقتصاد الإسرائيلي في سياق تطوره منذ عام 1948 وحتى أيامنا هذه بأربع مراحل، وكل مرحلة كانت تهيئ للمرحلة التالية، وتميزت المرحلة الأولى بالاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره، في حين كانت سمة المرحلة الثانية النمو المتسارع، وكانت المرحلة الثالثة مرحلة تضخم وكساد اقتصادي، في حين ظهرت في المرحلة الرابعة التي تمتد منذ عام 1985 وحتى الآن محاولات إسرائيلية حثيثة وجادة للإصلاح الاقتصادي والخصخصة.

5. على الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق قفزات نوعية، فإنه يعاني أزمات حقيقية تتمثل في الديون، والتضخم، والعجز التجاري، والبطالة.

6. هناك خطط إسرائيلية للخصخصة والتقليل من وزن القطاع العام، وتحويل الحكومة من سلطة تنفيذية إلى سلطة رقابة وإشراف على التنافس في الحقول الاقتصادية المختلفة، ولكن ذلك لن يكون بالأمر اليسير، خاصة وأن الدولة تضطلع بمسؤوليات استراتيجية تجاه الأمن والهجرة والتسلح وغيرها.

7. بلغت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات في إسرائيل عام 1994 حوالي 71.8 ٪، أي أن الميزان التجاري الإسرائيلي يعاني من وجود عجز. وهذا العجز آخذ بالزيادة، فنسبة التغطية المذكورة لم تتجاوز 11.6 ٪ عام 1950 و 69.3 ٪ عام 1980.

8. قُدِّر العجز التجاري الإسرائيلي مع أوربا بنحو 8881.2 مليون دولار عام 1994، ونسبة التغطية لا تتجاوز 40.4 ٪ للصادرات الإسرائيلية. ويستأثر الاتحاد الأوربي بنحو 79.5 ٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى القارة الأوربية التي تستأثر بدورها بنسبة 35.4 ٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، و 62.9 ٪ من إجمالي الواردات إلى إسرائيل، ويستحوذ الاتحاد الأوربي على 81.5 ٪ من إجمالي الواردات إلى إسرائيل في العام المذكور. وفي الاتجاه الأمريكي، بلغت قيمة الفائض الإسرائيلي في عام 1994 حوالي 1005.2 مليون دولار، وكانت نسبة التغطية الإسرائيلية تبعاً لذلك 123.5 ٪.

9. بلغت قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل منذ عام 1951 وحتى نهاية عام 1996 حوالي 65 مليار دولار، وساعدت في حل الكثير من الأزمات الاقتصادية في إسرائيل، كما ساعدت في تمويل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

10. حقق الاقتصاد الإسرائيلي من خلال العلاقات التجارية القسرية مع الضفة الغربية وقطاع غزة نسبة تغطية كبيرة، بلغت عام 1993 حوالي 465.3 ٪ مقارنة بحوالي 322.9 ٪ عام 1988.

11. إن تخلص الاقتصاد الفلسطيني من إسار الاقتصاد الإسرائيلي والتبعية له، يتطلب تضافر الجهود الوطنية الفلسطينية والعربية المادية والمعنوية.

12. أظهرت الموازنات الإسرائيلية خلال عامي 1996 و 1997، الاحتفاظ بالهيكلية العامة للموازنات الإسرائيلية السابقة؛ إذ بقيت بنود الدفاع، والديون، والخدمات الاجتماعية، ذات أولوية في قنوات إنفاق الموازنات الإسرائيلية.

13. على الرغم من تحقيق زيادات كبيرة لإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي مقارنة بالنمو السكاني، فإن هناك سوء توزيع للدخل تمثل في وجود 16.7 ٪ من إجمالي السكان في إسرائيل تحت خط الفقر.

14. حققت إسرائيل معدلات تنمية بشرية مرتفعة، وتبوأت تبعاً لذلك المرتبة 19 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1995، والمرتبة 24 في تقرير التنمية البشرية لعام 1996.

15 . إن الاستهدافات الرئيسية من وراء المحاولات لإقامة نظام شرق أوسطي، هي تغيير هوية المنطقة العربية الإسلامية، من خلال إيجاد بدائل شرق أوسطية عوضاً عن الهيئات العربية القائمة، ومن بينها الهيئات المالية العربية.

16 . يمكن للعرب مواجهة التحديات، بما فيها مخاطر الشرق أوسطية الجديدة، إذ يمتلك الاقتصاد العربي عناصر قوة، بالرغم من الأزمات التي يعانيها؛ ومن بين عناصر القوة تلك : الطاقات البشرية التي تصل إلى 260 مليون مواطن في نهاية عام 1996، ناهيك عن استئثار العالم العربي بنسبة كبيرة من إنتاج واحتياطي النفط والغاز العالميين.

ملحق جداول

جدول رقم 1
تطور مجموع اليهود في إسرائيل ومساهمة الهجرة في النمو السكاني 1948 ـ 1996

السنوات	تطور مجموع اليهود	مساهمة الهجرة ٪	مساهمة الزيادة الطبيعية ٪
1948 ـ 1996	649600 ـ 4620000	55.8	44.2
1948 ـ 1960	649600 ـ 1911200	68.9	31.1
1961 ـ 1971	1911200 ـ 2662000	45	55
1972 ـ 1982	2662000 ـ 3373200	25.1	74.9
1983 ـ 1989	3373200 ـ 3717100	7.5	92.5
1990 ـ 1994	3717100 ـ 4441100	66.5	33.5
1995 ـ 1996*	4441100 ـ 4620000	40	60

المصدر : المجموعة الإحصائية الإسرائيلية، العدد 46، لعام 1995، ص 44.

* قدر مجموع سكان إسرائيل في نهاية عام 1996 بناء على معطيات مكتب الإحصاء الإسرائيلي بنحو 5716000 نسمة، بينهم 4620000 يهودي، أي نحو 80.8 ٪، وحوالي 835 ألف مسلم، و 166 ألف مسيحي، و 95 ألف درزي. أي أن العرب يمثلون 19.2 ٪. وكان نصيب الهجرة في المساهمة بالنمو السكاني اليهودي يتراوح بين 40 ـ 42 ٪ خلال السنوات 1995 ـ 1996. وقدر المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي المهاجرين اليهود إلى إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1989 وحتى نهاية عام 1996 بنحو 746500 مهاجر، منهم 641580 من دول الاتحاد السوفيتي السابق.

جدول رقم 2

توزع المؤسسات الإسرائيلية حسب ملكيتها، وعدد العمال فيها عام 1994

البنود / عدد العمال	المؤسسات	عدد العمال بالآلاف	توزع المؤسسات ٪	توزع العمالة ٪
مجموع المؤسسات	19060	371.6	100	100
1 ـ 4 عامل	8469	21.7	44.4	5.8
5 ـ 9	4662	30.8	24.5	8.3
10 ـ 19	2880	39.2	15.1	10.6
20 ـ 29	924	22.2	4.8	6
30 ـ 49	890	33.2	4.7	8.9
50 ـ 99	680	47	3.6	12.6
100 ـ 299	419	66.5	2.2	17.9
300 +	136	111.1	0.7	29.9
قطاع خاص	18535	289	97.3	77.8
هستدروت	499	50.6	2.6	13.6
قطاع عام	26	32	0.1	8.6

المصدر : المجموعة الإحصائية الإسرائيلية، العدد 46، لعام 1995، ص 453 .

جدول رقم 3

الميزان التجاري الإسرائيلي خلال سنوات مختلفة ونسبة التغطية 1950 ـ 1994

بملايين الدولارات

السنوات / البنود	1950	1970	1980	1990	1994*
الصادرات	35.1	778.7	5537.5	12079.8	17005.7
الواردات	302	1462.0	7994.7	15325.5	23701.1
العجز	266.9-	683.3-	2457.2-	3245.7-	6695.4
نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات	٪ 11.6	٪ 53.3	69.3	78.8	71.8

المصدر : مستخلص من المجموعة الإحصائية الإسرائيلية العدد 46، لعام 1995، ص 243 ـ 272 .

* استأثرت القارة الأوربية بنحو 6020.3 مليون دولار من إجمالي الصادرات في العام المذكور، وحوالي 14901.4 مليون دولار من إجمالي الواردات، في حين بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى آسيا في عام 1994 حوالي 3177.4 مليون دولار، والواردات منها 2292.7 مليون دولار، والصادرات إلى أفريقيا 3083.5 مليون دولار، والواردات منها 324.6 مليون دولار . أما الصادرات إلى القارة الأمريكية، فقد بلغت في العام نفسه 5914.5 مليون دولار، والواردات منها 4656.8 مليون دولار، وبلغت قيمة الصادرات من إسرائيل إلى دول العالم الأخرى في عام 1994 حوالي 1610 ملايين دولار، في مقابل 1485.4 مليون دولار قيمة الواردات إلى إسرائيل من تلك الدول .

جدول رقم 4

المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة 1951 ـ 1996

بملايين الدولارات

البنود / السنوات	1958.1951	1967.1959	1974.1968	1982.1975	1988.1983	1991.1989	1996.1992	المجموع
المساعدات الاقتصادية	440.4	414.9	528.1	6004	8198	3600	6000	25185.4
المساعدات العسكرية	--	135.3	3765.1	11800	9681	5400	9000	39781.4
نسبة المساعدات العسكرية٪	صفر	24.6	87.7	66.3	54.1	60	60	61.3
مجموع المساعدات	440.4	550.2	4293.2	17804	17879	9000	15000	64966.8

المصدر : حتى عام 1988 ، تم الاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 ، ص 374 . وبالنسبة للفترات 1989 ـ 1991 و 1992 ـ 1996 ، احتسبت مجاميع المساعدات على أساس المساعدة الأمريكية السنوية لإسرائيل ، والبالغة 3 مليارات دولار ، منها 1.8 مليار دولار مساعدات عسكرية ، و 1.2 مليار دولار على شكل مساعدات اقتصادية .

جدول رقم 5

مؤشرات أساسية خلال عام 1993

لبعض الدول المقترح دخولها في النظام الشرق أوسطي المقترح

الدولـة	عدد السكان بالملايين	متوسط دخل الفرد سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	العمر المتوقع بالسنوات	معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين ٪
إسرائيـل	5.3	15130	76.6	95
مصـــر	60.3	3800	63.9	49.8
سوريـا	13.7	4196	67.3	68.7
لبنـــان	2.8	2500	68.8	91.7
الأردن	4.9	4380	68.1	84.8
الضفة وغزة*	1.83	634.8	61	60.1
تركيـــا	59.6	4210	66.7	81.1

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عام 1996 ، ص 135 ، 136 ، 178 ، 203 .

* بالنسبة إلى عدد سكان الضفة والقطاع في عام 1996 ، كذلك دخل الفرد هناك ، تم الاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 1996 ، ص 359 . في حين تم تقدير العمر المتوقع ، وكذلك معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في الضفة والقطاع بمكتب الإحصاء الفلسطيني في دمشق .

الهوامش

1. حسين أبوالنمل، **بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي**، سلسلة أبحاث فلسطينية، رقم 46، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، تموز/ يوليو 1975، ص 13.
2. **السياسة العامة لمجتمع الحرب الصهيوني**، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1981، ص 16.
3. إلياس سعد، «الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة»، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، **دراسات فلسطينية**، العدد 66، تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، بيروت، ص 126.
4. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1984، ص 23 و139.
5. عبدالرحمن أبوعرفة، **الاستطيان: التطبيق العملي للصهيونية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الجليل، عمَّان، 1981، ص 67.
6. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية، العدد 46 لعام 1995، ص 44.
7. جيفري أرنسون، **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص 1.
8. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية، العدد 46، مصدر سابق، ص 3.
9. المصدر نفسه، ص 3.
10. المصدر نفسه، ص 358.
11. تقرير التنمية البشرية لعام 1996، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 194.
12. فضل النقيب، **الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، آذار / مارس 1995، ص 42 ـ 43.
13. المرجع نفسه، ص 43 ـ 45.
14. المرجع نفسه، ص 45.
15. المرجع نفسه، ص 46 ـ 47.
16. المرجع نفسه، ص 50.

17. المرجع نفسه، ص 51.
18. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
19. المرجع نفسه، ص 54 ـ 55.
20. صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، 2/ 1/ 1997.
21. فؤاد مرسي، (مرجع سابق)، ص 36.
22. حسين أبوالنمل، **الاقتصاد الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 1988، ص 232.
23. المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
24. المرجع نفسه، ص 233.
25. مستخلص من المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1995، (مصدر سابق)، ص 216.
26. فضل النقيب، (مرجع سابق)، ص 72 ـ 73.
27. عبدالفتاح أبو الشكر، «ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل»، **صامد الاقتصادي**، العدد 86، تشرين الأول/ أكتوبر، تشرين الثاني/ نوفمبر، كانون الأول/ ديسمبر 1991، ص 140.
28. حسين أبوالنمل، (مرجع سابق)، ص 266.
29. حسين أبوالنمل، «تحولات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد 1985 ـ 1994»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 29، شتاء 1997، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 65.
30. عبدالفتاح أبو الشكر، (مرجع سابق)، ص 140.
31. المصدر نفسه.
32. حسين أبوالنمل، (مرجع سابق)، ص 268 ـ 269.
33. فضل النقيب، (مرجع سابق)، ص 74 ـ 75.
34. عبدالفتاح أبوالشكر، (مرجع سابق)، ص 139.
35. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية، العدد 46، (مصدر سابق)، ص 453.
36. عبدالفتاح أبو الشكر، (مرجع سابق)، ص 139.

37. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية، العدد 46، (مصدر سابق)، ص 453.
38. فؤاد مرسي، (مرجع سابق)، ص 93.
39. فضل النقيب، (مرجع سابق)، ص 78.
40. المرجع نفسه.
41. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية، الجدول رقم 14/ 2، العدد 46، (مصدر سابق)، ص 453.
42. المصدر نفسه، (انظر جدول رقم 2 بالملحق).
43. نبيل السهلي، **اتجاهات التنمية البشرية في إسرائيل**، المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني/ يناير 1997، ص 16 ـ 17.
44. عبدالفتاح أبو الشكر، «ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل»، القسم الثاني، **صامد الاقتصادي**، العدد 87، كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1992، ص 187 ـ 188.
45. المرجع نفسه.
46. المرجع نفسه.
47. المرجع نفسه.
48. حسين أبو النمل، «تحولات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد 1985 ـ 1994»، (مرجع سابق)، ص 75 ـ 76.
49. نبيل السهلي، «أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال عام 1996»، **الشرق الأوسط**، صفحة القضايا، 6/ 2/ 1997.
50. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1995، (مصدر سابق)، ص 272 ـ 273.
51. المصدر نفسه.
52. المصدر نفسه.
53. استخرجت النسب من المصدر نفسه، ص 274 ـ 275.
54. استخرجت النسب من المصدر نفسه.

55. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 1996، ص 321 ـ 323.
56. المصدر نفسه.
57. عبدالفتاح أبو الشكر، «ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل»، القسم الثاني، (مرجع سابق)، ص 189.
58. المرجع نفسه.
59. النسب مستخرجة من المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1995، ص 280.
60. عبد الفتاح أبوالشكر، «ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل»، (مرجع سابق)، ص 190.
61. المرجع نفسه، ص 190.
62. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1995، ص 280.
63. المصدر نفسه.
64. عبدالفتاح أبو الشكر، «ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل»، القسم الثاني، (مرجع سابق)، ص 192.
65. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1995، ص 281.
66. المصدر نفسه.
67. نبيل السهلي، «المساعدات الأمريكية لإسرائيل»، **الشرق الأوسط**، صفحة القضايا، 6/ 12/ 1996.
68. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1995، ص 765.
69. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996**، (مصدر سابق)، ص 190.
70. المصدر نفسه.
71. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995**، الأمانة العامة للجامعة العربية، صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الجدول الملحق 9-3، ص 329.
72. المصدر نفسه.
73. المجموعة الإحصائية الإسرائيلية لعام 1995، ص 779.

74. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995**، (مرجع سابق)، ص 361.
75. يقدر مجموع الفلسطينيين في الضفة والقطاع لعام 2000، بناء على تقديرات سنة 1996، بنحو 2.3 مليون فلسطيني في كل من الضفة - بما فيها القدس - وقطاع غزة، وباعتبار معدل النمو السنوي للسكان حسب الاتجاه العام خلال السنوات الأخيرة 3.5٪.
76. أرشيف الاقتصاد الفلسطيني لدى المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، دمشق.
77. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990**، (مصدر سابق)، ص 177.
78. نبيل السهلي، «ضوء على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال موازنة 1996»، صحيفة **النهار** اللبنانية، الثلاثاء 23/ 1/ 1996.
79. المرجع نفسه، وانظر أيضاً: نبيل السهلي، «حول موازنة إسرائيل لسنة 1997»، **النهار**، 22/ 11/ 1996.
80. نبيل السهلي، «ضوء على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال موازنة 1996»، (مرجع سابق).
81. نبيل السهلي، «حول موازنة إسرائيل لسنة 1997»، (مرجع سابق).
82. صحيفة **معاريف** الإسرائيلية 12/ 11/ 1996.
83. صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية 27/ 6/ 1996، ص 3.
84. **تقرير التنمية البشرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1996، ص 189.
85. صحيفة **معاريف** الإسرائيلية 8/ 11/ 1994، ص 13.
86. صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية 8/ 11/ 1994، ص 6.
87. الأرقام بشأن التنمية البشرية في إسرائيل مستخلصة من: **وضع الأطفال في العالم 1997**، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يونيسيف، ص 89-94. وتظهر بعض الفوارق في مؤشرات التنمية البشرية في إسرائيل، نتيجة لاختلاف المصادر التي استخلصت منها المؤشرات المذكورة.
88. المصدر نفسه، ص 91.
89. **تقرير التنمية البشرية في العالم**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام 1996، ص 135-212.

90. رضا محمد لاري، «إسرائيل تسعى لزعامة الشرق الأوسط»، **الشرق الأوسط**، صفحة الرأي، 16/ 6/ 1993.
91. محمود عبدالفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (التطورات - المحاذير - أشكال المواجهة)»، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة «الوطن العربي وتحديات الشرق أوسطية الجديدة»، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، في 12-13 تشرين الثاني / نوفمبر 1993، ص 1.
92. المرجع نفسه.
93. صقر أبو فخر، «السوق الشرق أوسطية، كومنولث عربي متربول إسرائيل»، **النهار**، 3/ 12/ 1993.
94. المرجع نفسه.
95. محمود عبدالفضيل، (مرجع سابق)، ص 3.
96. المرجع نفسه.
97. صقر أبو فخر، (مرجع سابق).
98. المرجع نفسه.
99. ماجد كيالي، «ملامح النظام الشرق أوسطي»، **النهار**، الثلاثاء 18/ 4/ 1995.
100. المرجع نفسه.
101. صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية، 28/ 11/ 1996، ص 2.
102. صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية، 6/ 11/ 1996، ص 2.
103. هشام بساط، «المصارف العربية الإسرائيلية، التطور والبنية والدور والفاعلية»، **المستقبل العربي**، العدد 212، تشرين الأول/ أكتوبر 1996، ص 59.
104. تم تقدير السكان في العالم العربي عام 1996، بناء على معدل نمو سنوي قدره 3٪ وسنة أساس 1995، إذ قدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996 مجموع سكان العالم العربي عام 1995 بـ 252.8 مليون نسمة.
105. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996**، (مصدر سابق)، ص د.

نبذة عن المؤلف

الأستاذ / نبيل السهلي. باحث في المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني بدمشق منذ عام 1982 . يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، والدبلوم في الإحصاء . شارك في العديد من الندوات ودورات المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأسكوا، واليونيسيف، وصندوق النقد العربي . كما شارك، منذ عام 1982، في إعداد المجموعة الإحصائية الفلسطينية، بخصوص موضوعي "تطور الصناعة في الضفة والقطاع" و "اتجاهات تطور الاقتصاد الإسرائيلي ومدى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني به" . وصدر له عام 1997 (كباحث مشارك) دراسة بعنوان «القدس معضلة السلام»، ضمن العدد السابع من سلسلة «**دراسات استراتيجية**» . ويساهم منذ سنوات في نشر مقالات ودراسات بحثية في العديد من الصحف والدوريات العربية .

